A picture containing logo

Description automatically generated 

***مسوَّدة استراتيجية الاقتصاد الإقليمي الأزرق*** ***وآليات تنسيق الحوكمة وتنفيذ خطة العمل للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)***

***(2022-2032)***

***12 مايو 2022***

***جدول المحتويات***

[**الاختصارات** 4](#_Toc103345277)

[**1.** **استراتيجية الاقتصاد الأزرق للكوميسا** 5](#_Toc103345278)

[1.1 السياق ولمحة عامة 5](#_Toc103345279)

[1.2 مفهوم الاقتصاد الأزرق في السياق العالمي 6](#_Toc103345280)

[1.3 مفهوم الاقتصاد الأزرق في السياق الإفريقي 7](#_Toc103345281)

[1.4 الاقتصاد الأزرق في سياق الكوميسا 10](#_Toc103345282)

[1.5 لمحة عامة على قطاعات الاقتصاد الأزرق في إقليم الكوميسا 12](#_Toc103345283)

[1.5.1 مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية 12](#_Toc103345284)

[1.5.2 السياحة الزرقاء 13](#_Toc103345285)

[1.5.3 الطاقة الزرقاء 13](#_Toc103345286)

[1.5.4 النقل والموانئ والشحن في قطاع الاقتصاد الأزرق 15](#_Toc103345287)

[1.5.5 الصناعات الاستخراجية تحت الماء 16](#_Toc103345288)

[1.5.6 البيئة 17](#_Toc103345289)

[1.5.7 البحث والابتكار 18](#_Toc103345290)

[1.5.8 التكنولوجيا الحيوية البحرية والتنقيب البيولوجي 18](#_Toc103345291)

[1.6 تحديات تنفيذ الاقتصاد الأزرق في إقليم الكوميسا 19](#_Toc103345292)

[1.7 رؤية الاقتصاد الأزرق للكوميسا وأهدافه 22](#_Toc103345293)

[*1.7.1 الرؤية 22*](#_Toc103345294)

[*1.7.2 الأهداف 23*](#_Toc103345295)

[*1.8 مجالات التدخل الاستراتيجي 23*](#_Toc103345296)

[**2.** **آليات تنسيق حوكمة الاقتصاد الأزرق للكوميسا** 23](#_Toc103345297)

[*2.1 الأهداف 23*](#_Toc103345298)

[*2.2 مبادئ حوكمة الاقتصاد الأزرق ذات الصلة 24*](#_Toc103345299)

[*2.3 الترتيبات المؤسسية لتنسيق الاقتصاد الأزرق 26*](#_Toc103345300)

[*2.3.1 آليات تنسيق حوكمة الاقتصاد الأزرق على المستويين الوطني والإقليمي 26*](#_Toc103345301)

[*2.3.2 التنسيق على المستويات الوطنية 26*](#_Toc103345302)

[*2.3.3 التنسيق على مستوى الكوميسا 28*](#_Toc103345303)

[*2.3.4 التنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات الإقليمية المتخصصة 30*](#_Toc103345304)

[*2.3.5 التنسيق على المستوى الدولي 30*](#_Toc103345305)

[*2.4 الأدوات المطلوبة للاقتصاد الأزرق 30*](#_Toc103345306)

[**3.** **خطة عمل تنفيذ الاقتصاد الأزرق للكوميسا** 32](#_Toc103345307)

[*3.1 مجالات التدخل 32*](#_Toc103345308)

[*3.2 تمويل خطة العمل 33*](#_Toc103345309)

[*3.3 إطار عمل لرصد التقدم في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية 2022-2032 33*](#_Toc103345310)

[*3.4 مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية 34*](#_Toc103345311)

[*3.5 السياحة الزرقاء 39*](#_Toc103345312)

[*3.6 السياحة الزرقاء 40*](#_Toc103345313)

[*3.7 النقل والموانئ والشحن في قطاع الاقتصاد الأزرق 42*](#_Toc103345314)

[*3.8 الصناعات الاستخراجية تحت الماء 44*](#_Toc103345315)

[*3.9 البيئة الزرقاء 47*](#_Toc103345316)

[*3.10 البحث الأزرق والابتكار الأزرق 50*](#_Toc103345317)

[*3.11 التكنولوجيا الحيوية البحرية والتنقيب البيولوجي 52*](#_Toc103345318)

[**المُلحق الأول: تنفيذ إطار مراقبة خطة العمل** 53](#_Toc103345319)

[**المُلحق الثاني: بعض المنظمات والمؤسسات التي تهتم بالاقتصاد الأزرق** 54](#_Toc103345320)

[**4.** **المراجع** 56](#_Toc103345321)

***الاختصارات***

*ABES استراتيجية الاقتصاد الأزرق لإفريقيا*

*AIMS الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050*

*AMCEN المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة (*AMCEN*)*

*AU الاتحاد الإفريقي*

*AU-IBAR المكتب الإفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الإفريقي*

*BE الاقتصاد الأزرق*

*COMESA السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)*

*EAC مجموعة شرق إفريقيا*

*ECCAS المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا*

*FAO منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة*

*IGAD الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية*

*ILO منظمة العمل الدولية*

*IMO المنظمة البحرية الدولية*

*IOC مجموعة المحيط الهندي*

*IORA رابطة حافة المحيط الهندي*

*IUU صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظَّم*

*LME النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة*

*MASE الأمن البحري*

*MS الدولة العضو*

*MSP التخطيط المكاني البحري*

*MTSP خطة العمل الإستراتيجية متوسطة الأجل*

*NDC المساهمة المحددة وطنيًا*

*NGO منظمة غير حكومية*

*PFRS إطار السياسة واستراتيجية الإصلاح لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في إفريقيا*

*PPP الشراكة بين القطاعين العام والخاص*

*REC المجموعة الاقتصادية الإقليمية*

*SADC الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي*

*SDGs أهداف التنمية المستدامة*

SPS*تدابير الصحة والصحة النباتية*

*UNCLOS اﺗﻔﺎﻗﻴﺔ اﻷﻣﻢ اﻟﻤﺘﺤﺪة ﻟﻘﺎﻧﻮن اﻟﺒﺤﺎر لسنة 1982*

*UNECA اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة*

*UNFCCC اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ*

# ***استراتيجية الاقتصاد الأزرق للكوميسا***

## السياق ولمحة عامة

*تعد السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) أكبر مجموعة اقتصادية إقليمية للتجارة والاستثمار في إفريقيا، وتغطي حوالي ثلثي القارة الإفريقية بمساحة تبلغ حوالي 12 مليون كيلومتر مربع. وتضم الكوميسا 21 دولة عضو، وهي بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإريتريا وإسواتيني وإثيوبيا وكينيا وليبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشيل والصومال والسودان وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. ويتمتع إقليم الكوميسا ببعض أنظمة المياه العذبة الأكثر تنوعًا بيئيًا في العالم، مما يوفر مياه الشرب والغذاء والنقل والتجارة وسُبُل العيش لملايين الأشخاص، ويشمل ذلك أكبر ثلاث بحيرات في إفريقيا،* [*وهي*](http://en.wikipedia.org/wiki/Lake_Victoria) [*فيكتوريا*](http://en.wikipedia.org/wiki/Lake_Tanganyika) *وتنجانيقا وملاوي. وتتوزع في الإقليم ثلاثة أنهار إفريقية رئيسية وهي النيل والكونغو وزامبيزي. وتتألف الدول الأعضاء في الإقليم البالغ عددها 21 دولة من تسعة بلدان ساحلية[[1]](#footnote-1)، وثماني دول غير ساحلية[[2]](#footnote-2) وأربعة من دول المحيط[[3]](#footnote-3). ويُقدَّر عدد سكان الكوميسا بحوالي 583 مليون نسمة (تقديرات عام 2019)، بناتج محلي إجمالي قدره 805 مليار دولار أمريكي وتجارة عالمية في الصادرات والواردات تبلغ 324 مليار دولار أمريكي[[4]](#footnote-4).*

*تقدم الكوميسا لدولها الأعضاء وشركائها مجموعة كبيرة من المزايا التي تشمل: سوق تنافسية كبيرة ومتناسقة، وزيادة الإنتاجية في المجال الصناعي والقدرة التنافسية، وزيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وتقديم السياسات النقدية والمصرفية والمالية المنسقة وبنية تحتية موثوقة للنقل والاتصالات. تتضمن الكوميسا تسع مؤسسات تم إنشاؤها لتعزيز التعاون والتنمية على المستويات دون الإقليمية.[[5]](#footnote-5) وفيما يتعلق بعملية صنع القرار، تتمتع الكوميسا بالهياكل المطلوبة التي يقودها رؤساء الدول والحكومات (هيئة الكوميسا) التي تقدم التوجيه السياسي. يضمن مجلس الوزراء مباشرة الكوميسا لأعمالها على النحو السليم وفقًا لبنود معاهدة الكوميسا ويدعمه في ذلك العديد من اللجان الفنية والهيئات الاستشارية. يقع مقر الأمانة العامة للكوميسا في لوساكا وهي مسؤولة، من بين أمور أخرى، عن تسهيل أعمال المجموعة الاقتصادية الإقليمية وتنسيقها. عينت كل دولة عضو مسؤول اتصال لاضطلاع بعملية التواصل اليومية. تنفذ الكوميسا خطة عمل إستراتيجية متوسطة الأجمل مدتها خمس سنوات (2021-2025).**[[6]](#footnote-6) وتتضمن قسمًا يتناول مفهوم الاقتصاد الأزرق* [*https://www.comesa.int/*](https://www.comesa.int/)*)).*

*تبنّت الدول الأعضاء في الكوميسا مفهوم الاقتصاد الأزرق باعتباره المفتاح الرئيسي لإطلاق العنان للتنمية المستدامة. ومن ثم، وبدعم من المكتب الإفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الإفريقي، تمت صياغة استراتيجية الاقتصاد الأزرق الإقليمية للكوميسا، وآليات تنسيق الحوكمة وخطة عمل التنفيذ لتوجيه الإقليم بشأن تنشيط اقتصادها بطريقة مرنة وذكية ومستدامة إلى جانب تسخير إمكانات التنمية المستدامة والشاملة وتعظيم الفرص لتطوير اقتصاد أزرق أكثر تطورًا وفعالية في الإقليم مع الحفاظ أيضًا على رأس المال الطبيعي للبلدان والتراث الاجتماعي.*

## مفهوم الاقتصاد الأزرق في السياق العالمي

*وردَ مفهوم الاقتصاد الأزرق في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقِد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو 2012 (يُشار إليه أيضًا باسم مؤتمر ريو +*20*) ويُركز على الاستخدام المستدام للموارد المائية والبحرية حول ركائز الاستدامة الثلاثة. وأثناء المؤتمر، كانت البلدان الساحلية قلقة بشأن تركيز الاقتصاد الأخضر وإمكانية تطبيقه عليها. يشير هذا المفهوم إلى الأنشطة الاقتصادية المتعددة وسلع النظام البيئي وفوائده المكتسبة والمُستخدمة بصورة مستدامة ومتساوية. يعترف المفهوم بالعديد من المساهمات من الموارد المائية الداخلية وموارد المحيطات وإمكانياتها، ولكنه يعترف أيضًا بتأثير العنصر البشري والطبيعي على البيئة بالإضافة إلى مخاطر تغير المناخ.*

*كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية (*SIDs*) القوة الدافعة في دعم إدراج مفهوم الاقتصاد الأزرق في إعلان مؤتمر ريو + 20 (المستقبل الذي نصبو إليه). يشكل نموذج الاقتصاد الأزرق إطارًا للتنمية المستدامة يتضمن نفس النتائج المرجوة مثل مبادرة مؤتمر ريو + 20 للاقتصاد الأخضر، بما في ذلك تحقيق رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية (مارتينيز فاسكيز وآخرون 2021). كما أنه يؤيد مبادئ الاستخدام المنخفض للكربون نفسها، وكفاءة الموارد والإدماج الاجتماعي. أكد إعلان مؤتمر ريو +*20 *على أهمية الحفاظ على المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها المستدام من أجل التنمية المستدامة. ولذلك، يتمثل الهدف الأساسي للاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوازن الديناميكي للموارد والبيئة، وأخيراً تحقيق الاستخدام المستدام للموارد (وينهاي وآخرون، 2019).*

***توفر جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 المعتمد في عام 2015 مخططًا مشتركًا للسلام والازدهار لجميع الشعوب وكوكب الأرض بحلول عام 2030. يتفق مفهوم الاقتصاد الأزرق تمامًا مع أهداف التنمية المستدامة، وسيساهم بصورة كبيرة عند إطلاق العنان لإمكاناته في تنفيذ الأهداف ضمن جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. تركز الأهداف والغايات المتعلقة بها على القضاء على الفقر والحرمان (الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة) والجوع (الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة)، وتوفير الخدمات الصحية الجيدة والرفاهية (الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة)، وتقديم الخدمات التعليمية الجيدة (الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة) وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و الفتيات (الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة)، وتوفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة)، وتوفير الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة (الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة)، وتعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة)، وتعزيز التنمية الصناعية والابتكار والبنية التحتية (الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة)، والحد من حالات عدم المساواة (الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة)، وبناء المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة)، وتوفير الإنتاج والاستهلاك الموثوق (الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة)، والمساهمة في الإجراءات المناخية (الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة)، والحياة تحت الماء (الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة)، والحياة فوق الأرض (الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة)، والحفاظ على السلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة)، وإبرام الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة). ومن ثم فإن الاقتصاد الأزرق المستدام أو اقتصاد المحيطات المستدام يحمل وعودًا كبيرة للمساهمة في نجاح جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030 لأهداف التنمية المستدامة.***

***تهدف اتفاقية التنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992) إلى تعزيز التنمية المستدامة. تذكر الاتفاقية أن التنوع البيولوجي يتعلق بما يفوق النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة وأنظمتها البيئية - فهو يتعلق الأشخاص وحاجتنا إلى الأمن الغذائي والأدوية والهواء النقي والمياه والمأوى وبيئة نظيفة وصحية للعيش فيها. يهدف بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها على أساس الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى مشاركة المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بصورة عادلة ومتساوية.***

*تهدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (لسنة 1994) إلى تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي، وذلك في إطار زمني يسمح للنظم البيئية بالتكيف بشكل طبيعي وتمكين التنمية المستدامة.*

***تحدد اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية) القواعد الأساسية لسلامة الأغذية ومعايير صحة الحيوان والنبات التي يتعين على الحكومات اتباعها، وتسعى مع اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة إلى تحديد كيفية تلبية الحاجة إلى تطبيق المعايير مع تجنب الحمائية المقنعة.[[7]](#footnote-7)***

***تهتم بعض الصكوك الدولية بالتنمية المستدامة وحماية البيئة، ومن ثم فهي ذات صلة بالاقتصاد الأزرق، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982؛ واتفاقية لندن لمنع التلوث البحري الناتج عن تصريف الفضلات والمواد الأخرى لعام 1972؛ والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973/1978 (ماربول)؛ واتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية لعام 1965 بصيغتها المُعدلة؛ والاتفاقية الدولية بشأن التأهب والاستجابة والتعاون في مجال التلوث النفطي لسنة 1990؛ وإعلان عام 1995 بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛ واتفاقية بشأن تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظَّم وردعه والقضاء عليه لعام 2009؛ وخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.***

*في عام 2017، أعلنت الأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة اعتبارًا من 2021 إلى 2030. يوفر عقد المحيطات إطارًا مشتركًا لضمان دعم علوم المحيطات للبلدان بالكامل في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن ثم فهي ذات صلة بالاقتصاد الأزرق.*

## مفهوم الاقتصاد الأزرق في السياق الإفريقي

*وُضِعت استراتيجية الاقتصاد الأزرق لإفريقيا (*ABES*) في أعقاب مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام[[8]](#footnote-8) المنعقد في نيروبي بدولة كينيا عام 2018. وأصدر المؤتمر بيان نوايا بشأن النهوض بالاقتصاد الأزرق المستدام العالمي الذي يضع نموذجًا جديدًا لإعداد اقتصاد أزرق أو اقتصاد محيطات يتميز بالنشاط اقتصاديًا وشاملًا للجميع اجتماعيًا ومرنًا من الناحية البيئية. حث القادة الأفارقة في ذلك المؤتمر الاتحاد الإفريقي على العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع مخطط لاستراتيجية الاقتصاد الأزرق لإفريقيا التي تهدف إلى توجيه التنمية المستدامة واستخدام موارد المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي الشامل والازدهار الاجتماعي، وسُبُل العيش ،وإدارة البيئة وحمايتها. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن توجه التنمية المستدامة واستخدام الموارد المائية في إفريقيا. وافقت اللجنة الفنية المتخصصة حول الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة* (STC-ARDWE) *على إستراتيجية الاقتصاد الأزرق لإفريقيا في جلستها الثالثة المنعقدة في أكتوبر 2019، وتم اعتمادها في الحدث الجانبي على هامش القمة الثالثة والثلاثين في فبراير 2020.*

*استراتيجية الاقتصاد الأزرق لإفريقيا (*ABES*)*

*يقود المكتب الإفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الإفريقي عملية تطوير استراتيجية الاقتصاد الأزرق لإفريقيا المكوّنة من ستة محاور مواضيعية تعتبر عوامل رئيسية لتنمية الاقتصاد الأزرق في إفريقيا، وهي:*

1. *مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية المستدامة*
2. *الشحن والنقل والتجارة والموانئ والأمن البحري والسلامة والتنفيذ*
3. *السياحة الساحلية والبحرية وتغير المناخ والمرونة والبيئة والبنية التحتية*
4. *الطاقة المستدامة والموارد المعدنية والصناعات المبتكرة*
5. *السياسات والمؤسسات والحوكمة والعمالة وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر والتمويل المبتكر*

*تتماشى الاستراتيجية مع أدوات الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2014 (الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050)، وإطار السياسة واستراتيجية الإصلاح لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في إفريقيا، والميثاق الأفريقي لعام 2016 بشأن الأمن البحري والسلامة والتنمية في إفريقيا (ميثاق لومي) وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، كما تساهم الاستراتيجية في تحقيق التحول والنمو المتكامل والشامل والمضمون لإفريقيا. وبمجرد تنفيذ هذه الاستراتيجية، فستساهم، إلى حد كبير، في النجاح في تحقيق جدول أعمال الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 المعتمد في 2015.*

*أعدّت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة دليلاً عمليًا لتنفيذ سياسات الاقتصاد الأزرق بعنوان "دليل الاقتصاد الأزرق لإفريقيا". يُعرِّف هذا الدليل مفهوم الاقتصاد الأزرق بأنه يتضمن نهجًا جديدًا للاستغلال المستدام لموارد المحيطات والبحيرات والأنهار والمسطحات المائية الأخرى والحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 2016)[[9]](#footnote-9). ومن ثم يهدف الاقتصاد الأزرق المستدام إلى تعزيز النمو الاقتصادي، والإنتاج والاستهلاك الموثوق، والإدماج الاجتماعي، والحفاظ على سُبُل العيش أو تحسينها والاستدامة البيئية للمناطق المائية والبحرية والساحلية. وعليه، فالاقتصاد الأزرق مجموعة من الأنشطة البشرية التي تنظم، من ناحية، إنتاج السلع والخدمات الناتجة عن استغلال الموارد المائية[[10]](#footnote-10) والناتجة عن استخدام الدعامات التي تشكل البيئات المائية وتوزيعها وتداولها واستهلاكها بطريقة متكاملة وعادلة وتعميمية[[11]](#footnote-11)، والأنشطة البشرية التي تساهم، من ناحية أخرى، في تحسين الحالة الصحية للنظم الإيكولوجية المائية عن طريق تنفيذ تدابير وقائية وإصلاحية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، 2020).*

*في المحيط الهندي، تم إجراء مراجعة للاقتصاد الأزرق للأطراف في اتفاقية نيروبي وشملت هذه المراجعة المنطقة الغربية بأكملها من المحيط الهندي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، 2020). وعلاوة على ذلك، لدى مجموعة المحيط الهندي (*IOC*) خطة عمل إقليمية شاملة بشأن الاقتصاد الأزرق (*RAPBE*)، وهو العمل الذي تم إنجازه لسنوات عديدة في إطار البرامج المتعلقة بالأمن البحري وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتنمية الجزر والتنوع البيولوجي الساحلي والبحري. انتهت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من وضع استراتيجيتها بحلول عام 2021، واستعانت إلى حد كبير بعملية وضع الاستراتيجية الإقليمية (الكوميسا) وتطويرها. كما طوَّر العديد من أعضاء مجموعة المحيط الهندي استراتيجيات الاقتصاد الأزرق الخاصة بهم (على سبيل المثال، موريشيوس في 2019، جزر القمر في 2020، سيشيل في 2018، مدغشقر في 2022). تمتلك مدغشقر وموريشيوس كيانًا إداريًا معنيًا بالاقتصاد الأزرق وتابعًا لوزارة قطاعية، بينما تم إنشاء إدارة تابعة لنائب الرئيس في سيشيل في عام 2015.*

*إن دولتي سيشيل وموريشيوس رائدتان في تنمية الاقتصاد الأزرق في إفريقيا ويمكن تكرار تجاربهما في الدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا. على سبيل المثال، أكدت حكومة موريشيوس على تطوير اقتصاد المحيطات بالإضافة إلى تعزيز قطاعات الاقتصاد الأزرق التقليدية التي بدأت في عام 2013 بصياغة وثيقة استراتيجية بعنوان "اقتصاد المحيطات، خارطة طريق لموريشيوس". ثم في عام 2015، تم إنشاء وزارة اقتصاد المحيطات والموارد البحرية ومصائد الأسماك والشحن بما يتماشى مع رؤية الحكومة المعنية بتطوير اقتصاد المحيطات. بحلول عام 2019، تم إنشاء كيان إداري مخصص للاقتصاد الأزرق على وجه التحديد. وبموجب الخطة الإستراتيجية التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات 2018/ 2019-2020/2021(رؤية 2030)، تحددت التوجهات الإستراتيجية للاقتصاد الأزرق وتم تنفيذها مع التركيز على بعض المجالات، وهي بالتحديد: 1) إدارة موارد المحيطات بصورة منطقية؛ و2) ضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية وتنظيم أنشطة الصناعات الاستخراجية البحرية؛ و3) حماية سلامة أراضينا وسيادتنا وتعزيز الأمن البحري؛ و4) تطوير القدرات المحلية في الاقتصاد الأزرق؛ و5) تعزيز قابلية التوظيف في القطاع البحري.*

*الأدوات*

*يتجسد مفهوم الاقتصاد الأزرق في العديد من صكوك الاتحاد الإفريقي.* ***أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063****، " إفريقيا التي نريد"، تتضمن مُخطط وخطة رئيسية لإفريقيا تهدف إلى تحقيق هدفها المتمثل في التنمية المستدامة الشاملة. لا تلخص أجندة 2063* [*تطلعات*](https://au.int/agenda2063/aspirations) *إفريقيا للمستقبل فحسب، بل تحدد أيضًا* [*البرامج الرئيسية الرائدة*](https://au.int/en/agenda2063/flagship-projects) *التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي والتنمية في إفريقيا وتُحقق التحول السريع للقارة. على سبيل المثال، يختص الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة بـ "الاقتصاد الأزرق" لتحقيق النمو الاقتصادي السريع مع التركيز على: (1) الموارد البحرية والطاقة، و2) عمليات الموانئ والنقل البحري؛ بينما يختص الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بـ "الاقتصادات والمجتمعات المستدامة بيئيًا والمقاومة لظروف المناخ مع التركيز على: (1) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي، و(2) أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، و(3) الأمن المائي، و(4) المقاومة المناخية والتأهب للكوارث الطبيعية والوقاية منها، و(5) الطاقة المتجددة.*

***وُضِعَت*** *الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050* ***باعتبارها أداة لمواجهة التحديات البحرية لإفريقيا من أجل تعزيز التنمية المستدامة والقدرة التنافسية. وتهدف إلى تحفيز تكوين الثروات من المحيطات والبحار والممرات المائية الداخلية في إفريقيا عن طريق تطوير اقتصاد بحري مزدهر وتحقيق الإمكانات الكاملة للأنشطة البحرية بطريقة مستدامة بيئيًا. كما حددت الاستراتيجية بعض قطاعات ومكونات الاقتصاد الأزرق، بما في ذلك الحفظ، والبحث والتعليم والحوكمة.***

***يركز*** *ميثاق الاتحاد الإفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة البحرية والتنمية في إفريقيا (ميثاق لومي) - المُعتَمد* ***في عام 2014 بصفة خاصة على الأمن والسلامة البحرية. ويهدف الميثاق إلى منع الجرائم الوطنية وعبر الوطنية وقمعها، مثل الإرهاب والقرصنة والسطو المسلح ضد السفن وجميع أنواع الاتجار في البحر والصيد غير القانوني وغير المبلَّغ عنه وغير المنظَّم. كما يهدف كذلك إلى حماية البيئة بصفة عامة. تتمثل أهداف الميثاق (المادة 3 ج) في "تعزيز اقتصاد أزرق/اقتصاد محيطات مزدهر ومستدام". إن ميثاق لومي أحد أدوات الاتحاد الإفريقي التي توفر تعريفًا واضحًا لمفهوم الاقتصاد الأزرق على أنه "التنمية الاقتصادية المستدامة للمحيطات باستخدام بعض التقنيات، مثل التنمية الإقليمية*** *لدمج استخدام البحار والمحيطات والسواحل والبحيرات والأنهار والمياه الجوفية لأغراض اقتصادية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مصائد الأسماك والتعدين والطاقة وتربية الأحياء المائية والنقل البحري، مع حماية البحار بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية".*

***يقدم*** *إطار السياسة واستراتيجية الإصلاح لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في إفريقيا (2014)* ***- إرشادات حول انتقال مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الإفريقية نحو تحقيق الإنتاجية والاستدامة والربحية عن طريق إصلاح أطر الحوكمة على جميع المستويات التي ينبغي أن تؤدي إلى إنتاج مستدام للمنافع لصالح المجتمعات وكذلك تكوين الثروات في جميع أنحاء سلسلة القيمة. ويظل تنفيذ هذا الإطار بالكامل مفتاحًا لإطلاق الإمكانات الكاملة لهذا القطاع الفرعي للاقتصاد الأزرق.***

*تعمل* ***منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (*AfCFTA*)*** *- التي تم إطلاقها في عام 2019، لإدماج جميع الدول الإفريقية البالغ عددها 55 في منطقة تجارة حرة واحدة، على تعزيز التجارة داخل الكوميسا، ومن ثم تحفيز الأنشطة الاقتصادية الزرقاء بدرجة كبيرة. يُطلَب من الدول الأعضاء في الكوميسا تنفيذ هذه الأداة على أكمل وجه.*

*وسعت اتفاقية نيروبي (بصيغتها المعدلة) لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لغرب المحيط الهندي -* ***مهمتها الأصلية لتشمل مجالات، مثل التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية ومراقبتها وإدارة شؤون المحيطات. إن ستة من الأطراف في اتفاقية نيروبي أطراف أيضًا في معاهدة الكوميسا. تمتلك أمانة اتفاقية نيروبي ثروة من المعلومات الأساسية في مجالات مثل النقل/الشحن، والطاقة/النفط والتنوع البيولوجي (اللازم للتنقيب البيولوجي الأزرق)، وبالتأكيد التعاون الوثيق مع الكوميسا.***

## الاقتصاد الأزرق في سياق الكوميسا

*تُؤكد معاهدة الكوميسا ضمنًا على مفهوم الاقتصاد الأزرق في أحكامها المختلفة. ففي المادة 84، تتعهد الدول الأعضاء باتخاذ جميع الخطوات اللازمة، من بين أمور أخرى، لصيانة الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ في أراضيها وتحسينها وإصلاحها. تضمنت المادة 88 النقل البحري الأزرق والموانئ بالتفصيل حيث يتعين على الدول الأعضاء، من بين أمور أخرى، تعزيز تطوير خدمات الموانئ البحرية الفعالة والمربحة وتشجيع خطوط الشحن الوطنية الخاصة بها لتشكيل اتحادات دون إقليمية. بالنسبة للنقل بالطرق المائية الداخلية، يتعين على الدول الأعضاء، حيثما أمكن ذلك، تعزيز التعاون فيما بينها عن طريق القيام بمشروعات مشتركة في النقل بالطرق المائية الداخلية، بما في ذلك إعداد خدمات الشحن المشتركة (المادة 89). وبموجب المادة 106، تتعهد الدول الأعضاء بالتعاون في التطوير والاستخدام المشترك لموارد الطاقة، بما في ذلك الطاقة المائية والحفرية والكتلة الحيوية. وإقرارًا بأن الأنشطة الاقتصادية غالبًا ما تكون مصحوبة بتدهور بيئي (المادة 122)، توافق الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير منسقة لتعزيز التعاون في الإدارة المشتركة والفعالة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. تتعهد الدول الأعضاء بوضع نهج جماعي ومنسق لترويج السياحة في السوق المشتركة (المادة 138). تنص المعاهدة أيضًا على أن تسعى الدول الأعضاء إلى وضع مدونة أخلاقية مشتركة لمشغلي الرحلات والسفر الخاصة والعامة، لتوحيد تصنيف الفنادق ومواءمة المعايير المهنية للوكلاء في مجال السياحة والسفر داخل السوق المشتركة.*

*اعتمدت الكوميسا تعريفًا واضحًا للاقتصاد الأزرق/اقتصاد المحيطات: بأنه يغطي الأنشطة الاقتصادية في المناطق المائية والبحرية، بما في ذلك المحيطات والبحار والسواحل والبحيرات والأنهار والمياه الجوفية6ويشمل مجموعة عديدة من القطاعات الإنتاجية مثل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة والنقل وبناء السفن والطاقة والتنقيب البيولوجي والتعدين تحت الماء لتسريع عملية التحول الهيكلي (الاستراتيجية الصناعية للكوميسا 2017-2026، الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2021-2025). تبنت الدول الأعضاء في الكوميسا مفهوم الاقتصاد الأزرق باعتباره آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على المحيطات. في الوقت الحالي، هناك معلومات محدودة عن الاقتصاد الأزرق حيث كان التركيز في المقام الأول على التنمية الاقتصادية القائمة على الأرض أو على الحفظ بدلاً من الاستخدام المستدام للاستثمار في الاقتصاد القائم على المحيطات، من أجل المنفعة الوطنية. تُعد التنمية المستدامة أمرًا بالغ الأهمية حيث تجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بما يتفق مع جملة أمور من بينها جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 (أهداف التنمية المستدامة) وذلك عن طريق اتباع نهج متكامل لمياه المحيطات والمياه الداخلية.*

*يوفر نهج اقتصاد المحيطات آفاقًا للنمو الاقتصادي المستدام والسليم من الناحية البيئية والشامل من الناحية الاجتماعية أيضًا، ويقوم على النقاط القوة لدول الكوميسا في القطاعات الساحلية والبحرية وكذلك الأنهار والبحيرات الداخلية للمياه العذبة (التقرير السنوي للكوميسا 2020)[[12]](#footnote-12). ستوفر سلسلة القيمة ذات الصلة فرصًا للأنشطة في المجال الصناعي، وخلق فرص العمل، والاستثمار المطوَّر والتنمية الاقتصادية للبلدان غير الساحلية والمرتبطة بالأراضي، وكذلك للدول الساحلية والجزرية[[13]](#footnote-13). وللتوضيح، تستغل إثيوبيا فرص الاقتصاد الأزرق عن طريق تطوير ربط السكك الحديدية بميناء جيبوتي، حيث تقدم أكثر من 500 ضابط سفن سنويًا في مجال الشحن العالمي (**جراي، 2018).*

*كان برنامج الاقتصاد الأزرق، لأول مرة، أحد الركائز الاستراتيجية التسع المحددة في الخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا (الخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل، 2016-2021). ويرى هذا البرنامج تحقيق التحول من خلال فتح الاستثمارات وخلق فرص عمل للمواطنين عن طريق إعادة تسمية استخدام المسطحات المائية بهدف تحقيق إمكانات التقدم الاقتصادي والاستفادة من مجالات جديدة للعمليات الاقتصادية. وصُمِّمَ البرنامج بهدف التأكيد على أهمية الموازنة بين التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة، وترسيخ ذلك في الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.*

*كان البرنامج طموحًا وشمل مبادرات متعددة، بما في ذلك تطوير الأطر القانونية والمالية وغيرها من الأطر المؤسسية لاستكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية والمعدنية؛ وتطوير مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية لإعادة تعيين الدول الأعضاء لتكون المصادر المعنية بالأغذية البحرية في الإقليم؛ واستكشاف تطبيقات مياه المحيطات العميقة، مثل تبريد المباني وتوليد الطاقة المتجددة؛ وتعزيز السياحة البحرية؛ وتعزيز مرافق الموانئ؛ ووضع سياسة للأمن البحري والسلامة البحرية؛ وتطوير عملية التخطيط المكاني البحري وذلك بهدف اتخاذ قرارات مستنيرة ومنسقة بشأن الاستخدام المستدام للموارد البحرية. ومع ذلك، لم ينجح تنفيذ البرنامج إلى حد كبير بسبب انعدام الترتيبات المؤسسية* ***المعنية بالتنسيق في الأمانة العامة للكوميسا وفي الدول الأعضاء فضلاً عن محدودية الموارد المطلوبة.***

*يجري تطوير استراتيجية الاقتصاد الأزرق الإقليمية للكوميسا بالتزامن مع تطوير استراتيجيات مماثلة لمجموعة شرق إفريقيا (*EAC*) والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (*ECCAs*) والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي* SADC*))، ولكن تتماشى كافة هذه الاستراتيجيات بسلاسة مع استراتيجية الاقتصاد الأزرق الإفريقي.*

## لمحة عامة على قطاعات الاقتصاد الأزرق في إقليم الكوميسا

*تتمتع دول الكوميسا بإمكانيات كبيرة للاقتصاد الأزرق ولكنها غير متطورة أو غير مُستغلَّة بصورة كبيرة. تظهر القطاعات التقليدية مثل مصائد الأسماك والسياحة والطاقة واستخراج المعادن والنقل البحري والنهري أدلة على وجود قدرات تنموية كبيرة، بينما لا تظهر القطاعات الناشئة، مثل تربية الأحياء المائية والطاقة المتجددة (الطاقة المائية والرياح والأمواج والمد والجزر والطاقة الشمسية) والتكنولوجيا الحيوية البحرية والتنقيب البيولوجي والكربون الأزرق (تخزين الكربون في غابات المنغروف والأعشاب البحرية والمستنقعات المالحة) وتحلية المياه، في قوائم الأولويات الوطنية.*

### *مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية*

*توجد ندرة في البيانات الموثوقة عن مصائد الأسماك في إقليم الكوميسا بأكمله. ومع ذلك، بناء على إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة،[[14]](#footnote-14) يمثل إجمالي إنتاج المصائد الطبيعية (من المياه العذبة والبحرية) في إقليم الكوميسا في عام 2019 حوالي 2,4 مليون طن، ويأتي ثلاثة أرباع هذا الإجمالي من البحيرات والأنهار. وأثناء هذه الفترة، بلغت القيمة الإجمالية للواردات السمكية 2.2 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة الصادرات 1.4 مليار دولار أمريكي، مما يعني أن إقليم الكوميسا هو المستورد الصافي للأسماك والمنتجات السمكية. وعلى الرغم من عدم توفر العدد الإجمالي للصيادين، إلا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها 440,088 صيادًا، ولدى أوغندا 124,805 صيادًا، ولدى مصر 96،183 صيادًا. وتُعد مصائد الأسماك، في بعض البلدان، مثل سيشيل، ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعد السياحة، إذ أنها تمثل 20 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ووظفت 17 ٪ من السكان في عام 2017.[[15]](#footnote-15)*

*بلغ إجمالي إنتاج تربية الأحياء المائية في إقليم الكوميسا 1.87 مليون طن في عام 2019. وأنتجت مصر من هذا الإجمالي 1.6 مليون طن (88٪)، تليها أوغندا بمقدار 102,943 طن (5.5٪)، بينما احتلت زامبيا المرتبة الثالثة بمقدار 38,480 طن (2٪). على الرغم من الإمكانات الهائلة الموجودة في الإقليم، فإن تربية الأحياء البحرية متخلفة بصورة ملحوظة.*

*تشتمل بعض التحديات الرئيسية التي تواجه تنمية مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على الاستغلال المفرط لمصائد الأسماك الطبيعية، وسلاسل القيمة الضعيفة وإضافة القيمة، والضغط المتزايد للاستخدامات البديلة للموارد المائية غير القانوني وغير المُبلَّغ عنه وغير المنظَّم، وانخفاض الاستثمارات في قدرة إدارة مصائد الأسماك، والبحث والرصد، والبنية التحية للتجارة والسوق، والتحديات المؤسسية والسياسية في إدارة موارد مصائد الأسماك العابرة للحدود، والقدرات المؤسسية والفنية المحدودة والحوكمة (التخطيط والتنفيذ والرصد والرقابة والمراقبة) والاستدامة المالية غير المؤكدة، والمستوى المنخفض للتنسيق أو انعدامه بين الأجهزة الإقليمية لمصائد الأسماك (*RFBs*) والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومستوى التعاون المتوسط أو المنخفض بين المنظمات الإقليمية المفوضة حسب الأصول (*DMRO*) مع الأجهزة الإقليمية لمصائد الأسماك والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك (*RFMOs*)، والقدرة المحدودة على تنفيذ برامج مصائد الأسماك وتنفيذ نظام الرصد والمراقبة والإشراف[[16]](#footnote-16).*

### ***السياحة الزرقاء***

*السياحة أكبر مجال للخدمات وأسرع مجال من حيث النمو في العالم. ومع ذلك، لم تتحقق بعد الإمكانات الكاملة للسياحة الزرقاء للمساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وعائدات النقد الأجنبي في إقليم الكوميسا. يتمتع الإقليم ببعض من أكثر المناظر جمالًا وروعة على طول الأنهار، والبحيرات، والمناطق الساحلية والبحرية. تحظى السياحة البيئية وغيرها من الأنشطة السياحية الصديقة للبيئة باهتمام كبير على نحو متزايد. ففي عام 2019، بلغ عدد السائحين الذين زاروا إقليم الكوميسا حوالي 36 مليونًا، وبلغ متوسط حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الفعلي 3.7٪ (الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، 2021-2025)6. وفي دول الكوميسا الجزرية (سيشيل، ومدغشقر، وموريشيوس، وجزر القمر) تساهم السياحة بنسبة تتراوح بين 14٪ -25٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من نصف عائدات صادرات هذه البلدان[[17]](#footnote-17). تُعدّ البيانات / المعلومات المحدودة حول السياحة الزرقاء أحد التحديات الحالية إذ لا تفصل الإحصاءات الوطنية سجلات السياحة الزرقاء عن سجلات السياحة العامة. وبهدف التأثير على نمو السياحة واستدامته، يتعين على واضعو السياسات زيادة الوعي بالدور المحوري الذي تلعبه السياحة، كما يجب زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة، واتخاذ تدابير لمعالجة الإطار التنظيمي، وتطوير المعايير، وتطوير المنتجات مع التركيز على التنويع، والتسويق القوي للوجهة، وتحسين بيئة الأعمال، وتحسين البنية التحتية لخدمة السياح، وتشجيع الاستثمارات، وتسهيل إجراءات النقل الجوي، وتنفيذ سياسة الأجواء المفتوحة، وأنظمة التأشيرات الفردية، وجمع الإحصاءات والبيانات (إطار تنمية السياحة المستدامة في الكوميسا، 2012).*

### ***الطاقة الزرقاء***

*توفر المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار في إفريقيا إمكانات وفرصًا هائلة لتطوير مصادر الطاقة غير المتجددة (النفط والغاز) والطاقة المتجددة (وتشمل الطاقة المائية والرياح والمد والجزر والأمواج)، والتي لم يتم استغلال سوى جزء صغير منها حتى الآن (المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة* (AMCEN) *2019)، الاستراتيجية الصناعية للكوميسا 2017-2026). يتميز إقليم الكوميسا بالموارد الطبيعية المولدة للطاقة، لكن معظم هذه الموارد غير مستغلَّة أو غير متطورة. تشمل القيود انعدام أو محدودية القدرات وعدم وجود أطر سياساتية وانعدام الترتيبات القانونية والمؤسسية اللازمة للاستثمار، ونقص التمويل الموجه للأنشطة الاستكشافية وعدم القدرة على جذب الاستثمارات في هذه القطاعات الناشئة. يبلغ إجمالي قدرة توليد الطاقة المركبة في إقليم الكوميسا 92,000 ميغاواط (بيانات عام 2019) من 48352 ميغاواط في عام 2012 إإلى جانب الطاقة الحرارية التي تسيطر على أكثر من 69٪ والطاقة المائية (الكبيرة والصغيرة) التي تمثل 30٪ إلى حد كبير من إثيوبيا وأوغندا[[18]](#footnote-18). إن قدرة التوليد ليست كافية لتغطية احتياجات البلد والسماح بالتجارة عبر الحدود. يمكن أن يكون مشروع جراند إنجا (Grand Inga) في شلالات إنجا في جمهورية الكونغو الديمقراطية قادرًا على إنتاج 42,000 ميغاوات، وهو ما يكفي لتزويد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالطاقة، ولكنه ينتج حاليًا حوالي 1,775 ميغاوات[[19]](#footnote-19) . تشير التقديرات إلى أن عجز الطاقة يتسبب في خسارة حوالي 2٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول الأعضاء في الكوميسا. لم تلق توربينات الرياح البحرية، والألواح الشمسية العائمة، والأمواج، والطاقة الحرارية الأرضية اهتمامًا خاصًا حتى الآن.*

*تواجه معظم الدول الأعضاء في الكوميسا تحديات خطيرة تشمل الوصول المنخفض المستوى إلى الطاقة الحديثة، والبنية التحتية المحدودة للطاقة، وآليات التمويل غير الكافية والبيئات التنظيمية غير الواضحة لمشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة. تشمل المجالات الرئيسية للطاقة التوليد والنقل لتسهيل تجارة الطاقة الكهربائية والتجارة عبر الحدود في الكهرباء للحد من الفروق الكبيرة في أسعار الكهرباء في مختلف دول الإقليم. وفيما يتعلق بالسياسات والأطر التنظيمية، فإن الكوميسا لديها برنامج الطاقة[[20]](#footnote-20) التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي في تنمية الطاقة والتجارة وبناء القدرات. ويهدف البرنامج أيضًا، من بين أمور أخرى، إلى تسهيل التجارة في خدمات الطاقة من خلال تطوير معايير منسقة، وتطوير البنية التحتية الإقليمية للطاقة من خلال وضع خطط رئيسية للطاقة متوسطة إلى طويلة الأجل ومواءمة سياسة الطاقة والأطر التنظيمية. يقدم الإطار النموذجي لسياسة الطاقة المعتمد في عام 2007 للدول الأعضاء مبادئ توجيهية منسَّقة من شأنها تسهيل عملية تنسيق سياسة الطاقة في المنطقة، وتهدف بصفة عامة إلى تلبية احتياجات الطاقة، بطريقة مستدامة بيئيًا، وذلك عن طريق توفير إمدادات كافية وموثوقة من الطاقة بأقل تكلفة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام وتحسين جودة حياة الناس. وُضِعَت إستراتيجية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وخطة العمل في منطقة شرق وجنوب إفريقيا والمحيط الهندي بهدف دعم المنطقة في معالجة القدرة الإنتاجية للطاقة في سياق تحديات تغير المناخ التي تؤثر بصورة متزايدة على توليد الطاقة وتكاليف المعيشة الناتجة عنها.*

*جرى إنشاء الجمعية الإقليمية للجهات المنظِّمة للطاقة في الشرق والجنوب الإفريقي (*RAERESA*) لتعزيز التكامل بين أنظمة الطاقة وتجارة الطاقة داخل الإقليم وخارجه، وتسهيل بناء القدرات في قطاع الطاقة على المستويين الوطني والإقليمي، وتعزيز المداولات وتقديم التوصيات بشأن القضايا التي تؤثر على الكفاءة الاقتصادية لربط قطاعات الطاقة وتجارة الطاقة بين الأعضاء. يسير ممر الكهرباء من كيب إلى القاهرة في مساره مع التنفيذ المستمر لمشروع ربط الكهرباء بين زامبيا وتنزانيا وكينيا* ZTK)*)، والذي سيربط بين تجمع الطاقة في جنوب إفريقيا وتجمع الطاقة في شرق إفريقيا، كما سيعزز وسيُمهّد الطريق لإنشاء سوق إقليمية تنافسية للطاقة.*

### ***النقل والموانئ والشحن في قطاع الاقتصاد الأزرق***

*تتطور حاليًا* ***خدمات النقل عبر البحار والأنهار والبحيرات والموانئ والخدمات ذات الصلة، مثل الشحن وبناء السفن*** *بسرعة مع البنى التحتية الضخمة المُخطَّط لها والتي هي قيد الإنشاء في البلدان الساحلية. لا تُستَخدَم معظم الممرات المائية الداخلية في منطقة الكوميسا بكامل إمكاناتها، إذ إن إمكانات النقل على نهري النيل وزامبيزي وبحيرات فيكتوريا وتنجانيقا وملاوي ونهر الكونغو غير مستغلَّة إلى حد كبير. على الرغم من أن الأنهار يمكن أن تساهم في الربط بين الطرق والسكك الحديدية وشبكات النقل المائي، وتخفيف الضغط على الطرق، وتخفيف ضغوط التكلفة والوقت، ويمكن أن يكون استخدامها أكثر ملاءمة للبيئة من أشكال النقل الأخرى، فمعظم الممرات المائية الداخلية تتطلب إعادة الإصلاح والتجديد ودمجها في شبكات النقل متعددة الأنماط. إن تعزيز النقل البحري عن طريق بناء الموانئ ومرافق الشحن وتوسيع نطاقها بهدف توسيع النطاق البحري إجراء يجري تحديده بصورة متكررة للنهوض بالاقتصاد الأزرق أو اقتصاد المحيطات. وتساهم إيرادات الواردات والصادرات التي يتم التعامل معها عبر الموانئ الرئيسية بأكثر من 50٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية في معظم البلدان الإفريقية الساحلية، مما يعني أن كفاءة الموانئ لها تأثير كبير على اقتصاد تلك البلدان (المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، 2019). يوجد حاليًا نقص في البيانات بشأن تقديم تقدير للقيمة المضافة لقطاع الاقتصاد الأزرق هذا.*

*يعتمد تطوير الاقتصاد الأزرق في الإقليم على إدخال شبكة نقل بحري ونهري فعالة وميسورة التكلفة. ولذا، يجب أن تتضافر استراتيجيات الدولة وتضمن أن يصبح النقل البحري والنهري رابطًا مستمرًا بين البلدان. تعمل المنافسة الحالية بين الدول على احتكار حركة النقل البحري من وإلى الخارج على تحفيز تطوير الموانئ في كل دولة ساحلية في الوقت الحالي. يجب استخدام هذه الديناميكية لتطوير التكامل بين البلدان من حيث الخدمات اللوجستية البحرية والنهرية. وسيسمح ذلك بإدارة حركة النقل البحري والنهري بين الدول وبقية العالم على نحو أفضل، والتي ستكون زيادة كبيرة في السنوات القادمة. يجب النظر في كل من التدفقات الدولية والإقليمية من حيث الموانئ المزدحمة المترابطة والموانئ القريبة. ومن ثم، يجب تطوير الملاحة الساحلية داخل البلدان وفيما بينها نحو استمرارية الشبكة الدولية الحالية. على سبيل المثال، تعمل شركات النقل البحري الكبرى على تخطيط الطرق الثانوية الإقليمية وتحديدها من كينيا إلى جيبوتي. هناك اقتراح على مستوى مجموعة المحيط الهندي لإنشاء خط إقليمي في المحيط الهندي لخدمة البلدان في المنطقة، ولكن سيعتمد نجاحه إلى حد كبير على حجم التجارة الإقليمية. ولذلك، يجب على الدول الالتزام بتسهيل شروط إعادة الشحن (مع توجيه الأولوية للنقل الإقليمي) والتخليص الجمركي للمنتجات وكذلك آليات الدفع. كما ينبغي زيادة مستوى تعزيز التجارة الإقليمية وإحداث تأثيرات كبيرة على الاقتصادات الوطنية. ويجب أيضًا تطوير مجال الرحلات البحرية الناشئة في المحيطات بإضفاء روح التكامل بين البلدان. وينبغي أن يعود ذلك بالنفع على اقتصادات البلدان، إلى الحد الذي تكون فيه نداءات السفن إلى الشواطئ منظمة بشكل جيد[[21]](#footnote-21).*

*تشكل التجارة مع آسيا القوة الدافعة الرئيسية لكل من تصدير المواد الخام والمنتجات المصنعة واستيرادها. لا يزال بناء السفن يركز على قوارب الصيد الحرفية وعبَّارات وقوارب الركاب صغيرة الحجم. إن ميناء مومباسا نقطة منشأ للممر الشمالي الذي يغطي أوغندا ورواندا، وبوروندي وجنوب السودان والكونغو. يمثل ميناء لامو بوابة لممر النقل لامو بين جنوب السودان وإثيوبيا (*LAPSSET*) الذي يمر عبر إثيوبيا وجنوب السودان (الدراسة الاستقصائية لجمع البيانات حول الاقتصاد الأزرق في جمهورية كينيا، 2018).*

### ***الصناعات الاستخراجية تحت الماء***

*وفقًا للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية للكوميسا، يظل النفط والغاز من بين أهم مصادر الطاقة في منطقة الكوميسا. واكتشفت بعض الدول الأعضاء أو يُحتَمل أن يكون لديها بالفعل موارد نفط وغاز بحرية، وتشمل هذه الدول الصومال وكينيا، وجزر القمر ،وسيشيل وموريشيوس. أمّا أوغندا فهي في مرحلة متقدمة من الاستغلال التجاري لمحمية ألبرتين جرابين. تركز الكوميسا على تسهيل التجارة وتبادل الخبرات داخل المنطقة (الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، 2021-2025). إذا كان قطاع النفط والغاز مهيأ لتحقيق نمو هائل في المنطقة، فإن الإدارة البيئية السليمة ستكون ضرورية للحفاظ على قدرته على العمل بفعالية. تتسبب عملية الاستكشاف والإنتاج في البحار وأعماق البحار، وعمليات الشحن الكبيرة، ومحطة الموانئ وعمليات التكرير ونقل النفط والغاز عبر خطوط الأنابيب في العديد من المخاطر البيئية.*

*إن التعدين في قاع البحار والبحيرات في الدول الأعضاء في الكوميسا غير متطور على نطاق واسع، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم وجود قدرة كبيرة على البحث والتطوير، وانعدام المعلومات والتمويل المعني بالاهتزازات الأرضية والتمويل الجيومورفولوجي والجغرافي المكاني. تحول هذه القيود دون قدرة أعضاء الكوميسا على زيادة إمكانات مواردهم المعدنية للحد الأقصى، ووضع الاستراتيجيات لاستغلال المعادن، وتطوير البنية التحتية، وغير ذلك (السلطة الدولية لقاع البحار، 2017). وعلى هذا النحو، لا توجد بيانات اقتصادية متوفرة حاليًا لتقييم القيمة المضافة لهذا القطاع. ومع ذلك، فإن الطلب على المعادن (بما في ذلك المعادن الأساسية) آخذ في الازدياد، مدفوعًا باستهلاك السلع المادية من الإلكترونيات إلى السيارات في وقت يجري فيه نضوب الإمدادات من رواسب / احتياطي المعادن الأرضية. ومن ثم يُنظر إلى الموارد الموجودة تحت قاع البحر على أنها الحدود التالية للتنقيب عن المعادن واستخراجها (ساكيلارادو، 2021). تشمل الرواسب المعدنية البحرية ذات الإمكانات الكبيرة من حيث الموارد الرواسب المعدنية في أعماق البحار، مثل الكبريتيدات المتعددة الفلزات، والعقيدات المتعددة الفلزات، والقشور الغنية بالكوبالت، والفوسفوريت، والطين الغني بالعناصر الأرضية النادرة (ساكيلارادو، 2021؛ السلطة الدولية لقاع البحار، 2017) وكذلك الذهب والنحاس والكوبالت والنيكل والمعادن الأرضية النادرة (السلطة الدولية لقاع البحار، 2017). السلطة الدولية لقاع البحار (ISA) هي السلطة المسؤولة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عن منح عقود الاستكشاف لقاع المحيطات في مناطق قاع البحار الدولية، وقد وافقت الآن على 29 عقدًا للتنقيب تشمل 22 دولة مختلفة، وتغطي 0.7 في المائة من قاع البحار في العالم. لم تشارك الدول الإفريقية بعد في التنقيب عن التعدين في أعماق البحار واستكشافه واستغلاله في منطقة قاع البحار الدولية (السلطة الدولية لقاع البحار، 2017). إن ثلاثة عشر دولة عضو في الكوميسا أعضاء في السلطة الدولية لقاع البحار.[[22]](#footnote-22) ومن الناحية الاستراتيجية، سيكون من المستحب على الأقل أن تشارك بعض الدول الساحلية والجزرية في الكوميسا بفعالية في التعدين في أعماق البحار لعكس الوضع الراهن. تسمح السلطة الدولية لقاع البحار للكيانات الإقليمية، على سبيل المثال، الاتحاد الإفريقي بأن تكون أعضاء إذا كان لديهم تفويض للتصرف نيابة عن الدول التي يمثلونها.*

### ***البيئة***

*لا تزال البيئة أو النظام البيئي مكونًا جديرًا بالملاحظة يجب دمجه في تنفيذ السياسات المتعلقة بالاقتصادات الزرقاء. فهو يوفر العديد من سلع النظام البيئي وخدماته التي تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحافظ على رفاهية البشر. توجد أربع فئات رئيسية من خدمات النظام الإيكولوجي، وهي الإمداد والتنظيم والخدمات الثقافية والخدمات الداعمة[[23]](#footnote-23). تشمل خدمات الإمداد (الأسماك الغذائية، والمحار، والنفط، والماس، والوقود، والأنشطة الترفيهية) أي نوع من الفوائد التي يمكن استخلاصها من الطبيعة، مثل الطعام ومياه الشرب ووقود الخشب والغاز الطبيعي والزيوت والمنتجات الطبية. تشمل خدمات التنظيم (على سبيل المثال، حماية الخط الساحلي من التآكل وتزايد حدة العواصف،)، تنظيم عمليات النظام البيئي وتعديلها لجعل الحياة ممكنة للناس، وتشمل تخزين الكربون وتنظيم المناخ والتآكل والسيطرة على الفيضانات وتنقية المياه والحماية من الأحداث المتطرفة، مثل العواصف والمد والجزر. تلعب البيئة/النظام البيئي دورًا متزايد الأهمية في التخفيف من[[24]](#footnote-24)[[25]](#footnote-25) تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها من خلال مجموعة خدمات النظام البيئي[[26]](#footnote-26) التي توفرها. على سبيل المثال، يجب أخذ الكربون الأزرق المُستخرج من عزل ثاني أكسيد الكربون بواسطة أشجار المانغروف وأحواض الأعشاب البحرية والسهول الطينية والنظم البيئية الساحلية الأخرى في الاعتبار في المساهمات الوطنية المحددة (*NDC*)[[27]](#footnote-27)، وعليه، يجب أن يظهر كأحد عناصر القيمة في أي سياسة تتعلق بالاقتصاد الأزرق. وفي هذا الصدد، يجب النظر على نحو خاص في الكربون الأزرق وخدمات النظام الإيكولوجي الأخرى[[28]](#footnote-28) بهدف رصد تطور مساهمة النظم البيئية الساحلية في عزل الكربون وقياسها. تبنَّت بعض البلدان (على سبيل المثال، كينيا) سياسات بيئية محددة من أجل بيئة الأعمال. وبالطريقة نفسها، يجب تقديم الحلول القائمة على الطبيعة[[29]](#footnote-29) في وثائق الاقتصاد الأزرق الوطنية. تُعدّ استعادة النظام البيئي (إلى جانب الحفاظ على حالته الجيدة) واحدة من القضايا البيئية الرئيسية لدول الكوميسا بشأن المساهمة في رفاهية السكان والتعامل مع الأحداث المستقبلية المتعلقة بتغير المناخ. تشمل خدمات الدعم (مثل موائل الأسماك، وتعشيش السلاحف والطيور البحرية، ونقل البيض واليرقات، وعزل الكربون، وحماية السواحل) الخدمات التي تدعم العمليات الطبيعية الأساسية للسماح للأرض بالحفاظ على استدامة أشكال الحياة الأساسية، وتشمل هذه الخدمات الإنتاج الأولي ودورة المغذيات ودورة المياه. الخدمات الثقافية هي فوائد غير مادية تساهم في التنمية والتقدم الثقافي للأشخاص ويتم الحصول عليها من النظم البيئية عن طريق الإثراء الروحي، والتنمية المعرفية، والتفكير، والترفيه، والتجارب الجمالية.*

### ***البحث والابتكار***

*يعد البحث والابتكار من المكونات الناشئة للاقتصاد الأزرق التي يجب ترسيخها وتعزيزها في كل قطاع. ولذلك، ستعزز استراتيجية الاقتصاد الأزرق الإقليمية للكوميسا البحث والابتكار في الدول الأعضاء.*

### ***التكنولوجيا الحيوية البحرية والتنقيب البيولوجي***

*منذ زمن طويل، استخدمت البشرية المواد البيولوجية من النباتات والحيوانات لأغراض متنوعة، بما في ذلك الأغراض الطبية التي كانت الأرض مصدرها الأساسي. تغطي المحيطات أكثر من 70٪ من سطح الأرض، وقد بدأ تطورها البيولوجي منذ عدة ملايين من السنين قبل تطور الأرض. لم تُستكشَف وفرة الكائنات البحرية بصورة كافية بعد. تُعد المناطق الأحيائية البحرية مخزونًا غنيًا من الكائنات الحية ذات الخصائص البيولوجية الفريدة التي لا تستخدم بصورة كافية في الموارد البيولوجية، مما يجعلها هدفًا جذابًا للتنقيب البيولوجي لتحديد جزيئات الأدوية المحتملة للعلاجات البشرية وتطويرها (بهاتيا وتشوغ، 2014). طورت مجتمعات السكان الأصليين المعارف التقليدية البحرية وحافظت عليها وطوّرتها من جيل إلى آخر (بهاتيا وتشوغ، 2014، شويتا، 2020). يجري تطوير الأدوية من الأعشاب المائية والطحالب والكائنات البحرية الأخرى والنباتات والحيوانات الأرضية وهي بحاجة ماسة للوقت مع إعطاء الأولوية لتربية الأحياء المائية والصناعات الدوائية ومستحضرات التجميل، وما إلى ذلك (شويتا، 2020).*

*يُوصف التنوع البيولوجي البحري في إفريقيا بشكل سيء بصفة عامة، ولا سيما الكائنات الحية البحرية الموجودة في المناطق النائية والتي يتعذر الوصول إليها إلى حد كبير على طول ساحل إفريقيا البالغ طوله 30.500 كيلومتر. إن جنوب إفريقيا متقدمة إلى حد ما في هذا المجال وسجّلت براءات اختراع لعشرات من المنتجات البحرية الطبيعية، بما في ذلك تلك المنتجات الخاصة بمكافحة نشاط السرطان. (شيبال وآخرون، 2012). تستخدم شركات الأدوية الحياة البحرية على أساس المعرفة التقليدية التي طورتها المجتمعات في مراحل مختلفة من تطوير الأدوية مرات عديدة دون وجود آلية للوصول وتقاسم المنافع مع الأسف (بهاتيا وتشوغ، 2014). للتخفيف من نقص الفوائد، بدأت البلدان الإفريقية في سنّ تشريعات الوصول وتقاسم المنافع (تشينسمبو وتشينسيمبو، 2020).*

*لا تزال هذه القطاعات الناشئة والواعدة غير متطورة في منطقة الكوميسا، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء مثل كينيا قد بدأت في تطوير تكنولوجياتها الحيوية، وتهتم موريشيوس بشدة بالقيمة المضافة السنوية الحالية التي تولدها القطاعات الكينية وتقترب من 800,000 مليون دولار أمريكي[[30]](#footnote-30).*

## تحديات تنفيذ الاقتصاد الأزرق في إقليم الكوميسا

*تواجه دول الإقليم والأمانة العامة للكوميسا تحديات استراتيجية وفنية في تنفيذ الاقتصاد الأزرق. هذه التحديات مترابطة إلى حد كبير وتتقاطع مع جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق ومكوناته. هذه التحديات استراتيجية وتقنية في سماتها وخصائصها، وفيما يلي توضيحها بإيجاز[[31]](#footnote-31):*

***التحديات الاستراتيجية***

1. *التحديات الاقتصادية****:******تواجه معظم الدول الأعضاء في الدول الأعضاء قيودًا مالية بهدف تنفيذ برامج الكوميسا بفعالية واستدامتها. وبالمثل، لا تملك الكوميسا الموارد الكافية لتنفيذ برامجها. كما توجد أيضًا قيمة مضافة محدودة وتنوع محدود في المنتجات لأسواق التصدير. وتوجد حالات تأخير في نقل البيانات من الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة للكوميسا. وهناك مهارات محدودة وإمكانية وصول محدودة إلى الإنترنت بأسعار معقولة للمواطنين لتمكين الاستخدام الفعال للمنصات الرقمية. ولذلك، يجب تعزيز الشراكة القائمة وإقامة شراكات جديدة تشمل القطاع الخاص والمؤسسات المالية والأوساط الأكاديمية وشركاء التنمية لإطلاق إمكانات الاقتصاد الأزرق.***
2. *التحديات الاجتماعية****:*** *تعاني معظم المجتمعات الساحلية والبحيرات والأنهار في إفريقيا من الفقر وقلة التعليم ولديها القليل من حقوق الحيازة على موارد سُبُل عيشها وغالبًا ما تُستَبعَد من عملية صنع القرار. ولا تزال بطالة الشباب مرتفعة في جميع أنحاء الإقليم، ويتزايد عدد السكان بسرعة. تتسع الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، ويؤدي تفشي الأمراض مثل وباء كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع غير المستقر بالفعل. ثمة حاجة إلى رفع مستوى الوعي حول الفرص الوظيفية في قطاع الاقتصاد الأزرق وإنشاء مرافق تدريب مناسبة لجعل الباحثين عن عمل قادرين على التوظيف في هذا القطاع.*
3. ***تحديات النقص الغذائي:*** *سيواصل في الازدياد الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية على الصعيد العالمي، المدفوع بعوامل مثل النمو السكاني وتفضيل الأسماك باعتبارها نظامًا غذائيًا مفضلًا لأسباب صحية والطبقة الوسطى الثرية المتزايدة والطلب المتزايد على منتجات تربية الأحياء المائية. تتحقق غالبًا الصادرات الغذائية على حساب الاحتياجات الغذائية للسكان المحليين. تعتمد بعض الدول الأعضاء بشكلٍ كبيرٍ على الواردات الغذائية. يمكن أن يزداد نقص الغذاء في المستقبل إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة، ويجب على المنطقة إنتاج كميات كافية من الأسماك والإتجار بها لتلبية متطلباتها الغذائية وتخصيص الفائض فقط للتصدير. يوفر تعزيز ودعم تنمية الاستزراع السمكي على المستوى المجتمعي خيارًا بديلاً لضمان الأمن الغذائي والتغذوي.*
4. *التحديات البيئية****:*** *تؤدي الضغوط المتعددة (بما في ذلك التلوث والصيد الجائر وتدهور الموائل وتغير المناخ) إلى تدهور البيئة بطرق غير مسبوقة مما ينتج عنها تدهور النظام البيئي وفقدان التنوع البيولوجي. يؤثر تغير المناخ وتقلبه بالفعل على أنظمة الأحياء المائية وإنتاج الغذاء في إفريقيا. تُدمج اعتبارات تغير المناخ بشكل ضعيف في برامج الكوميسا. ثمة حاجة ملحة لتعزيز القدرة على الصمود وتقليل تعرض المجتمعات لتغير المناخ وتقلبه. يجب دمج خدمات النظم البيئية في خطة العمل الوطنية للتكيف* NAPA*))، وحث الدول الأعضاء على العمل بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين والمؤسسات المتخصصة من أجل التآزر والتكامل. تعد النظم الإيكولوجية الصحية مهمة للغاية من أجل بقاء الموارد المائية الحية. يجب تطوير وتعزيز قطاعات الاقتصاد الأزرق غير المتجددة بشكلٍ خاصٍ بناءً على المعايير الدولية المقبولة وأفضل الممارسات. وعلاوةً على ذلك، يجب على البلدان الالتزام بأدوات التلوث الوطنية والإقليمية، والدولية، ومعاييرها، وممارساتها. يجب التخفيف من تلوث المسطحات المائية والسواحل، ويجب وضع السياسات، واللوائح المناسبة، وتنفيذها وتطبيقها. تُحث الدول الأعضاء على التصديق على متطلبات الأدوات البيئية الموضحة في القسم 1 وتنفيذها بالإضافة إلى الاتفاقية الدولية لمراقبة وإدارة مياه صابورة السفن ورواسبها (اتفاقية إدارة مياه الصابورة لعام 2004).*
5. ***حوكمة الاقتصاد الأزرق:*** *ثمة سياسات ولوائح وترتيبات مؤسسية ضعيفة وغير متماسكة تتحكم في قطاع الاقتصاد الأزرق في المنطقة. سيتيح الاستثمار في حوكمة الاقتصاد الأزرق مجموعة من الفرص القابلة للاستثمار لتنمية الاقتصاد الأزرق بطريقة تفيد الاقتصادات الوطنية والمجتمعات المحلية مع حماية الموارد من أجل النمو المستقبلي. تعتبر الحوكمة الفعالة شرطًا أساسيًا لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية والبيئة وضمان التنوع البيولوجي ومرونة النظام البيئي، والتي بدورها تساهم في بناء قدرة المجتمع على الصمود ضد مختلف الصدمات، بما في ذلك تغير المناخ[[32]](#footnote-32). يمكن تسريع تطوير الاقتصاد الأزرق إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لإجراء تعديل استراتيجي في تصميم الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية لتطبيق الاقتصاد الأزرق وتنفيذه. وسيعزز ذلك من قدرتها على صياغة سياسات النمو الأزرق وتنفيذها بشكلٍ فعالٍ، إلى جانب سياسات حماية البيئة وتحسين صحة النظام البيئي من خلال تطبيق مفهوم الاقتصاد الأزرق. لا يتم غالبًا تبني الأدوات القانونية في الاقتصاد الأزرق. ثمة حاجة إلى سياسة فعالة وإطار تنظيمي لتأمين الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الأزرق التقليدية والجديدة بالإضافة إلى سياسة سليمة للابتكار ونقل التكنولوجيا والتكيف لتشجيع استثمارات القطاع الخاص. سيستلزم ذلك أيضًا تعزيز القدرات وتحفيز تلك الكيانات والهياكل المرتبطة بالجوانب القطاعية الرئيسية للاقتصاد الأزرق وما إلى ذلك. يجب أن تكون السياسات متناسقة ومتسقة لضمان التنفيذ الناجح للاقتصاد الأزرق. تُشجع الدول الأعضاء على الالتزام بمتطلبات مدونة تنفيذ أدوات المنظمة البحرية الدولية (المدونة الثالثة) لضمان أن الأدوات القانونية للمنظمة البحرية الدولية مدمجة في القانون الوطني.*

***التحديات الفنية***

1. ***معرفة محدودة بالإمكانيات الاقتصادية للاقتصاد الأزرق:*** *ثمة بيانات وأدلة محدودة لتعزيز أعمال الإصلاح والتحول. ومن ثم، تظل إمكانات القطاعات الزرقاء غير معروفة إلى حدٍ كبيرٍ. يجب تعزيز المعرفة بالاقتصاد الأزرق وفوائده وينبغي أن تتدفق المعلومات وصولاً إلى مستوى المجتمعات التي تعيش في المناطق الساحلية والداخلية، وتستهدف عن قصد الشباب والنساء والمنفذين على المستوى الشعبي، من القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء للحصول على فهم جماعي لهذا المفهوم. ومع ذلك، فإن معرفة إمكانات القطاعات الزرقاء المستدامة وقيمتها النقدية يعد أمرًا ضروريًا للتأثير على السياسات وصانعي القرار بشأن قيمة الاقتصاد الأزرق بالنسبة للمجتمع. وعلاوةً على ذلك، ونظرًا لأنه يعد عاملاً مهمًا بالقدر نفسه، فإنه يحفز الاستثمارات. أدى نقص المعلومات إلى إعاقة مبادرات التنمية، على سبيل المثال، في معرفة الأنواع البحرية وأنواع البحيرات، ورسم خرائط لقاع البحار والبحيرات، والتنقيب البيولوجي والتكنولوجيا الحيوية. وبالتالي، ينبغي تشجيع البحث والابتكار لتحفيز النمو الاقتصادي الأزرق. يجب اتخاذ إجراءات تدخلية إنمائية مستهدفة الاقتصاد الأزرق وتنمية القدرات.*
2. ***عدم كفاية المحاسبة لأنشطة الاقتصاد الأزرق ومكوناته:*** *لا يجري تسجيل محاسبة أنشطة الاقتصاد الأزرق ومكوناته بطريقة موحدة في الدول الأعضاء. يجب جمع البيانات من مصادر مختلفة لتقديم صورة شاملة عن مساهمة الاقتصاد الأزرق في إضافة القيمة وخلق فرص العمل. يجب وضع نظام محاسبة وطني مناسب لتسجيل التغيرات السنوية مركزياً في قطاعات الاقتصاد الأزرق والمكونات البيئية. مع تنفيذ المساهمات المحددة على الصعيد الوطني، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ستصبح المحاسبة الخضراء والزرقاء حجر الزاوية لتقييم إجراءات تغير المناخ.*
3. ***القيمة المضافة المحدودة وسلسلة القيمة الضعيفة والوصول المقيّد إلى الأسواق:*** *تصدر الدول الأعضاء في الكوميسا العديد من المواد الخام (الأسماك والمعادن والزيوت) والمنتجات غير المصنعة وعدد قليل جدًا من المنتجات المصنعة. حان الوقت لدعم الاستثمارات والابتكار في المنتجات ذات القيمة المضافة لتمكين الربح / المكاسب المثلى من المنتجات المائية والمعدنية وإتاحة فرص العمل المطلوبة والأرباح من العملات الأجنبية. ثمة حاجة لنقل التكنولوجيا المناسبة إلى الدول الأعضاء أو تحسين التقنيات الحالية لتلبية المتطلبات الدولية للمعالجة والتعبئة والتسويق. تعاني جميع القطاعات تقريبًا من محدودية أو نقص في القيمة المضافة، والوضع الراهن يحرم البلدان من الإيرادات والوظائف المطلوبة. يلزم تحسين سلسلة القيمة في معظم قطاعات الاقتصاد الأزرق لزيادة عوائد الاستثمار. قد توجد قيود دولية على السلع القادمة من المنطقة بسبب متطلبات الصحة العامة والصحة النباتية أو متطلبات اعتماد المنتج.*
4. ***عدم وجود نهج متكامل ومرتقب للنظم الإيكولوجية البحرية وأدوات الإدارة المكانية والزمانية:*** *لم تقم الدول الأعضاء في الكوميسا بإضفاء الطابع المؤسسي على نهج النظام الإيكولوجي البحري الكبير (النظام الإيكولوجي البحري الكبير في البحر الأحمر والتيار الساحلي الصومالي) حتى الآن، وكذلك نهج المستجمعات المائية (حوض النيل) للإدارة المستدامة لهذه النظم البيئية (باستخدام النهج المعيارية المحددة). تساعد هذه الأساليب في تقييم النظم البيئية باستخدام مجموعة من المؤشرات البيئية. في الدول الأعضاء، لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي على الأدوات القابلة للتطبيق على نطاق واسع والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة في إطار تنفيذ الاقتصاد الأزرق، على سبيل المثال، التخطيط المكاني البحري. تجمع الإدارة المتكاملة للمحيطات بين جميع الهيئات الحكومية والقطاعات وأصحاب المصلحة المعنيين لتحقيق تنمية وإدارة أكثر فاعلية وشمولية واستدامة. يجب على الدول الأعضاء النظر في إضفاء الطابع المؤسسي على نهج النظام البيئي البحري الكبير (*LME*) ونهج المستجمعات المائية (*WSA*) لتقييم الحالة المتغيرة للنظام البيئي باستخدام مجموعة من المؤشرات التي يتم اختيارها بشكل مناسب لتقييم ما يسمى بالإنتاجية والأسماك ومصائد الأسماك والتلوث وصحة النظام الإيكولوجي والاقتصاد الاجتماعي والحوكمة. كما سيعمل نهج النظام الإيكولوجي البحري الكبير (*LME*) ونهج المستجمعات المائية (*WSA*) على تعزيز الإدارة الإقليمية للموارد والنظم البيئية وتحسين الحوكمة.*
5. ***سلامة المسطحات المائية الداخلية والبحرية وأمنها:*** *إن أمن المسطحات المائية البحرية والداخلية للدول الأعضاء في الكوميسا له أهمية قصوى في تطوير وضمان استدامة قطاعاتها الاقتصادية الزرقاء. ومع ذلك، فإن معظم البلدان لديها بنية تحتية وقدرات محدودة لتوفير الأمن البحري الكافي والحماية الساحلية، وكلاهما ضروري لإنشاء اقتصاد أزرق قابل للاستمرار. تعتبر السلامة أمرًا بالغ الأهمية، ليس فقط في المحيط، ولكن أيضًا في الأنشطة الأخرى في البحار والبحيرات. يجب ضمان سلامة الأشخاص والبضائع والسفن والمعدات والبنية التحتية. يجب تسيير دوريات في المياه بشكلٍ مستمرٍ لضمان سلامة وأمن جميع المستخدمين وردع الأنشطة غير القانونية. إن القرصنة مشكلة خطيرة لأنها تشكل تهديدًا حقيقيًا ليس فقط لسلامة السفن وطاقمها، ولكن أيضا لاقتصادات البلدان المتضررة. تحتاج الدول الأفريقية الأعضاء إلى التعاون من خلال تنسيق عمليات الرصد والمراقبة والإشراف (*MCS*) وتبادل المعلومات في الوقت المناسب لضمان حرية الملاحة في البحر، والحد من الصيد غير القانوني وغير المبلَّغ عنه وغير المنظَّم (*IUU*) والاتجار غير المشروع والقرصنة والجريمة البحرية. يمكن أن يكون النهج الإقليمي من خلال العمليات المشتركة من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة هو الطريقة الأكثر فعالية لمواجهة هذا التحدي. لذلك، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على: 1) تعزيز أنظمة المراقبة الخاصة بهم، و2) تبادل المعلومات حول الأنشطة المشبوهة مثل القرصنة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والاتجار غير المشروع. وفي سياق القرصنة، يوجد نظام لتبادل معلومات القرصنة بموجب مدونة جيبوتي لقواعد السلوك (*DCoC*) ولتجنب تكرار مثل هذه المنصة، قد تنسق الكوميسا مع مدونة جيبوتي لقواعد السلوك لدمج الدول الأعضاء في الكوميسا في ظل النظام.*
6. ***محدودية الموارد****: تحتاج الكوميسا والدول الأعضاء إلى زيادة استثماراتها في التكنولوجيا والبنية التحتية والابتكار وتنفيذ سياسات لجذب المستثمرين لإطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية الزرقاء في تنمية هادفة ومستدامة من شأنها تحسين سُبُل عيش الأفراد. وبنفس القدر من الأهمية، يكون الاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية لتكون قادرة على مواجهة التحديات المحددة هنا.*
7. ***ضعف الصوت الإفريقي المشترك في الساحة العالمية بشأن قضايا الاقتصاد الأزرق:*** *تتمثل إحدى تطلعات أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 في "إفريقيا الجهة الفاعلة والشريك القوي والمُوحَّد والمعروف بالمرونة والتأثير عالميًا".  
   أفريقيا التي تقف لاعبًا عالميًا مؤثرًا وشريكًا قويًا وموحدًا ومرنًا". هذا الطموح وثيق الصلة بسياق الاقتصاد الأزرق. لا يزال من الضروري أن يكون لديك صوت إفريقي واحد عند الانخراط في القضايا الدولية والتفاوض بشأنها مثل تلك القضايا المتعلقة بالتجارة الزرقاء والاستثمار الأزرق واتفاقيات الصيد. سيعزز الصوت الإفريقي في نهاية المطاف الميزات التي تعود على الدول الأعضاء المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الزرقاء.*

## رؤية اقتصاد الكوميسا الأزرق وأهدفه

## الرؤية

تتوخى استراتيجية الاقتصاد الأزرق الإقليمية إقامة اقتصاد أزرق شامل ومستدام يسهم إسهاماً كبيراً في التحول والنمو في السوق المشتركة للكوميسا وفي أفريقيا، وهو اقتصاد يتسم بالشمول الاجتماعي والاستدامة البيئية.

## الهدف

تسهيل وتوجيه تعزيز وتطوير وتحويل قطاع الاقتصاد الأزرق الشامل والمستدام في إقليم الكوميسا من أجل توفير سبل العيش والدخل والغذاء والأمن الغذائي.

## مجالات التدخل الاستراتيجي

وفقا للأهداف الموضحة أعلاه، وتمشياً مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (2021-2025)6، فإن مجالات التدخل الأربعة للاستراتيجية الإقليمية للاقتصاد الأزرق للكوميسا هي: أ) مصائد الأسماك الزرقاء وتربية الأحياء المائية ب) والسياحة الزرقاء ج) والطاقة الزرقاء، د) والنقل الأزرق. وترد الأهداف الاستراتيجية لكل مجال من مجالات التدخل في الجدول أدناه، كما ترد هذه الأهداف بالتفصيل في خطة عمل الكوميسا الخاصة بتنفيذ الاقتصاد الأزرق (الفرع 11).

|  |  |
| --- | --- |
| **مجالات التدخل** | **الهدف الاستراتيجي** |
| 1. مصائد الأسماك الزرقاء وتربية الأحياء المائية | تحفيز التحول المستدام الشامل لمصائد الأسماك الزرقاء وتربية الأحياء المائية. |
| 1. السياحة الزرقاء | تحفيز التحول المستدام الشامل للسياحة الزرقاء. |
| 1. الطاقة الزرقاء | تحسين البنية التحتية المادية الإقليمية لتطوير وتطبيق الطاقة الزرقاء المستدامة. |
| 1. النقل / الشحن الأزرق | تحسين البنية التحتية المادية والاتصالات الإقليمية لتطوير وتطبيق النقل والشحن الأزرق المستدام. |
| 1. الصناعات الاستخراجية تحت الماء | جذب الاستثمارات وتسخير تطبيق التكنولوجيا والابتكار في القطاع لإطلاق العنان لإمكاناته. |
| 1. البيئة الزرقاء | تعزيز البيئة الزرقاء وصونها. |
| 1. البحوث والابتكار الأزرق | تعزيز البحوث الزرقاء والابتكار الأزرق في الدول الأعضاء. |
| 1. التكنولوجيا الحيوية البحرية الزرقاء والتنقيب الإحيائي | تعزيز التكنولوجيا الأحيائية البحرية والتنقيب الإحيائي في الدول الأعضاء |

# **آليات تنسيق حوكمة الاقتصاد الأزرق في الكوميسا**

# **2.1 الأهداف**

يتطلب التنفيذ الناجح لخطة عمل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للاقتصاد الأزرق للكوميسا، وضع ترتيبات مؤسسية فعالة من شأنها توفير التنسيق والتخطيط والرصد لأنشطة الاقتصاد الأزرق التي بدأتها السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والدول الأعضاء التابعة لها. ويتألف هذا القسم من 3 أجزاء، هي: (أ) المبادئ ذات الصلة بآليات الحوكمة الزرقاء (ب) والترتيبات المؤسسية (ج) وآليات تنسيق الحوكمة الزرقاء. ونظراً للطبيعة الواسعة لعمليات صنع القرار، ستتضمن آلية تنسيق حوكمة الاستراتيجية طائفة واسعة من الجهات الفاعلة (السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، والدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي). وتعتبر آلية تنسيق الحوكمة غير إلزامية، لأن تطبيقها العملي سيعتمد على الظروف الفريدة السائدة على مستوى الأمانة العامة للكوميسا والدول الأعضاء.

## 2.2 مبادئ الحوكمة الزرقاء ذات الصلة

هناك أربعة مبادئ رئيسية تعزز تطبيق الاقتصاد الأزرق، وهي أ) الاقتصاد الدائري ب) والحكم الرشيد ج) والاستدامة البيئية والاجتماعية د) والشمولية والتكاملية ه) والاقتصاد القائم على النظام الإيكولوجي[[33]](#footnote-33)

1. **الاقتصاد الدائري:** يعتمد الاقتصاد الدائري على: (1) تصميم المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة والاستخدام الأقصى في دورات حياة أطول (2) إنشاء منتجات متعددة ذات استخدامات مختلفة، في فترات مختلفة من عمرها الإنتاجي، وبالتالي ضمان إعادة استخدام سلعة واحدة (3) إعادة النفايات الصلبة إلى القطاع الصناعي بطريقة منظمة، حيث تتسم تكلفة [المواد الخام الثانوية](https://www.sciencedirect.com/topics/engineering/secondary-raw-material) الناتجة عن إعادة التدوير بالتنافسية في السوق و (4) بالإضافة إلى نهج منتظم لإدارة سلسلة التوريد، وتقييم الترابط بين الطاقة المنتجة والمواد المستخرجة والبيئة الطبيعية (Arruda *et al* 2021). ويعد الهدف من الاقتصاد الدائري، هو الانتقال من النمط الخطي الحالي للإنتاج والاستهلاك إلى نظام دائري يتم فيه تعظيم القيمة المجتمعية للمنتجات والمواد والموارد بمرور الوقت (Walzberg *et al*.، 2021). وإدراكا للدور الأساسي الذي تلعبه البيئة ووظائفها وتفاعلاتها مع النظام الاقتصادي، ظهر الاقتصاد الدائري كبديل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الجديد (Ghisellini *et al.*، [2016](https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/bse.2834#bse2834-bib-0033))، وهو يتضمن نظاما تجديدياً يقلل من دخول وإهدار الموارد والانبعاثات ونفقات الطاقة عن طريق إبطاء وإغلاق واستقامة دوائر المواد والطاقة (Sucheck *et al.* 2021). وبالتالي فهو نظام مرن ومفيد للأعمال التجارية والبشر والبيئة، ويمكن أن يساهم في مواجهة التحديات مثل التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي والنفايات والتلوث. ولذلك، يجب القيام بإجراءات ملموسة في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق لتطبيق مبدأ الاقتصاد الدائري على جميع قطاعات الإنتاج، ويجب أيضاً أن يكون مشتركاً بين القطاعات للاستفادة من الإمكانيات واسعة النطاق لإعادة التدوير.
2. **الحكم الرشيد:** ووفقاً للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، يشتمل الحكم الرشيد على المكونات الرئيسية التالية وهي: الشرعية، حيث تحصل الحكومة على موافقة المحكومين، والمساءلة التي تضمن الشفافية والمساءلة عن الإجراءات، واحترام القانون وحماية حقوق الإنسان، والكفاءة، التي تتكون من صنع السياسات الفعالة، وتنفيذ السياسات، وتقديم الخدمات (تقرير الحوكمة في أفريقيا، 2019). أما بالنسبة للأمم المتحدة، فإن الحكم الرشيد يشمل أيضاً المشاركة والاستجابة والتوجه نحو توافق الآراء والإنصاف، والشمولية، والفعالية، والكفاءة. ومن الضروري وجود إطار سياسي وتنظيمي فعال وكفء لضمان الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق المستدام، بالإضافة إلى سياسة متينة للابتكار ونقل التكنولوجيا والتكيف. وينبغي تنفيذ ذلك لتعزيز القدرات المؤسسية للوكالات والمنظمات الوطنية والإقليمية الرئيسية (السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والشركاء المؤسسين). ويلزم تعزيز القدرات المؤسسية للوكالات والمنظمات الوطنية والإقليمية الرئيسية داخل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، مما يتطلب تعاوناً قوياً بين الكيانات/الهياكل الرئيسية وتوافقا في الآراء بشأن تحديد المبادرات المشتركة. ولا بد من تعزيز القدرات البشرية وتقديم الدعم الفني للتغلب على أوجه عدم المساواة بين بلدان الإقليم. وكما هو مبين في هذه المبادئ، فإن الحوكمة مسألة شاملة لعدة قطاعات، وبالتالي ينبغي أن تكون في صميم تنمية الاقتصاد الأزرق. ولا غنى عن إنشاء آليات وطنية وإقليمية للحوكمة الزرقاء داخل إقليم الكوميسا، من شأنها أن تدمج جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الأزرق.

1. **الاستدامة البيئية والاجتماعية:** ووفقاً للأمم المتحدة، فإن الاستدامة البيئية والاجتماعية تتمثل في تكييف ودمج المبادئ والاعتبارات البيئية والاجتماعية الاحترازية، في عمليات صنع القرار. وتعد المبادئ التي اعتمدتها الأمم المتحدة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً وذات صلة بتعزيز الاقتصاد الأزرق في الكوميسا هي: 1) عدم ترك أي شخص خلف الركب - تعميم مراعاة الفئات المهمشة أو المحرومة، والشباب ذوي الإعاقة. ومن ثم فإن المجتمعات الساحلية والمطلة على الممرات المائية، ستتاح لها فرص أفضل للوصول إلى القطاع الاقتصادي، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر إيجابياً على رفاها. ومن الناحية الاجتماعية، تفتقر العديد من المجتمعات المحلية الفقيرة الساحلية والمطلة على البحيرات في إقليم الكوميسا، إلى التعليم والقدرة على ريادة الأعمال. فهن لا يتمتعن إلا بقدر ضئيل من حقوق الملكية في سبل عيشهن، وكثيرا ما يستبعدن من عملية صنع القرار 2) السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المشاركة المتساوية والنشطة للنساء والفتيات على جميع المستويات 3) حماية صحة الجميع وسلامتهم وأمنهم - التمسك بالحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، 4) حماية واستعادة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية - تحديد وتجنب الآثار الضارة على التنوع البيولوجي والموائل. وعلاوة على ذلك، ينبغي تطوير التعدين وإنتاج النفط والغاز والطاقة في المياه العميقة، باتباع المبادئ التحوطية والتعويضية الصارمة (التجنب والتقليل والتعويض) وبعد موافقة المجتمع المدني، لأن النظم الإيكولوجية السليمة ذات أهمية حيوية لبقاء الموارد المائية الحية (الداخلية والمحيطية على حد سواء). وبالتالي، يجب أن يتم التفكير الجماعي واتخاذ القرار قبل السماح باستغلال موارد المياه العميقة 5) منع التلوث وتعظيم الاستفادة من كفاءة الموارد - والتركيز على التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتلوث الهواء والتربة والمياه والتلوث البحري وفقاً لمختلف الاتفاقيات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان أن تتقيد بالمعايير والممارسات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة التلوث، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمواد الكيميائية والبلاستيكية. 6) اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ - يؤثر تغير المناخ وتقلبه بالفعل على النظم المائية والإنتاج الغذائي الإجمالي في الإقليم. ويجب على الدول الأعضاء الالتزام بالوفاء بالتزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية الزرقاء على الصمود والحد من ضعف قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة التغير المناخي في إطار الاقتصاد الأزرق لضمان الأمن الغذائي وسبل العيش 7) منع النزاعات والحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود - نهج مراعي للصراعات ومستنير بالمخاطر في العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام، الذي يُمكّن الجهات الفاعلة المحلية ويعطي صوتا لها، مما قد يحد بشكل كبير من الخسائر البشرية والبيئية والاقتصادية في حالة حدوث أزمة أو كارثة. وعلى المدى الطويل، فإنه يقلل أيضا من نقاط الضعف ويبني القدرة على الصمود 8) أن تكون شفافة وشاملة وخاضعة للمساءلة - تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة بمزيد من المساءلة تجاه بعضهم البعض وتجاه المواطنين. وتعد الشفافية والشمولية والمساءلة، مبادئ أساسية لحقوق الإنسان وترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها. ولذلك يجب على الدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي أن تأخذ في الحسبان مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية هذه لدى القيام بتطوير الاقتصاد الأزرق.[[34]](#footnote-34)

1. **الشمول والتكامل**

ومن أجل التنفيذ الناجح لاستراتيجية الاقتصاد الأزرق، يجب تطبيق مبدأ الشمولية. ويتعين وضع الاستراتيجية وتنفيذها من خلال عملية تشاركية وشفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة تكفل الاستماع إلى جميع المصالح ذات الصلة ومعالجتها. وينبغي أن تشمل العملية ممثلين عن الوكالات الحكومية ذات الصلة، والقطاعات الاقتصادية، والمجتمعات المحلية، ومعاهد البحوث، وأصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي أن تنشئ الخطة آليات تنسيق شاملة لعدة قطاعات وإدارات، تجمع بين السلطات ذات الصلة (السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، والدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي). وينبغي أن تجمع بين الاستخدام المستدام من جانب قطاعات الاقتصاد الأزرق والحماية الفعالة للنظم الإيكولوجية المائية بطريقة شاملة.[[35]](#footnote-35)

1. **النظام الإيكولوجي**

وينبغي أن تستند الخطة إلى نهج النظام الإيكولوجي أو الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية، أي إدارة الموارد الطبيعية التي تركز على صحة وإنتاجية ومرونة نظام إيكولوجي معين، أو مجموعة من النظم الإيكولوجية، أو أصول طبيعية مختارة كنواة للإدارة، مع الاعتراف بالمجموعة الكاملة من التفاعلات داخل النظام الإيكولوجي، بما في ذلك مع البشر. وتقر بأنه للحفاظ على نظم إيكولوجية صحية ومرنة وفعالة، يلزم حماية المناطق المائية من الاستخدام غير المستدام. كما أنه يدمج احتياجات المجتمعات البشرية التي تعتمد على النظم الإيكولوجية البحرية لتحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش ويدعم الحلول المناخية القائمة على الطبيعة. 3

## الترتيبات المؤسسية لتنسيق الاقتصاد الأزرق

### **2.3.1 آليات تنسيق الحوكمة الزرقاء على الصعيدين الوطني والإقليمي**

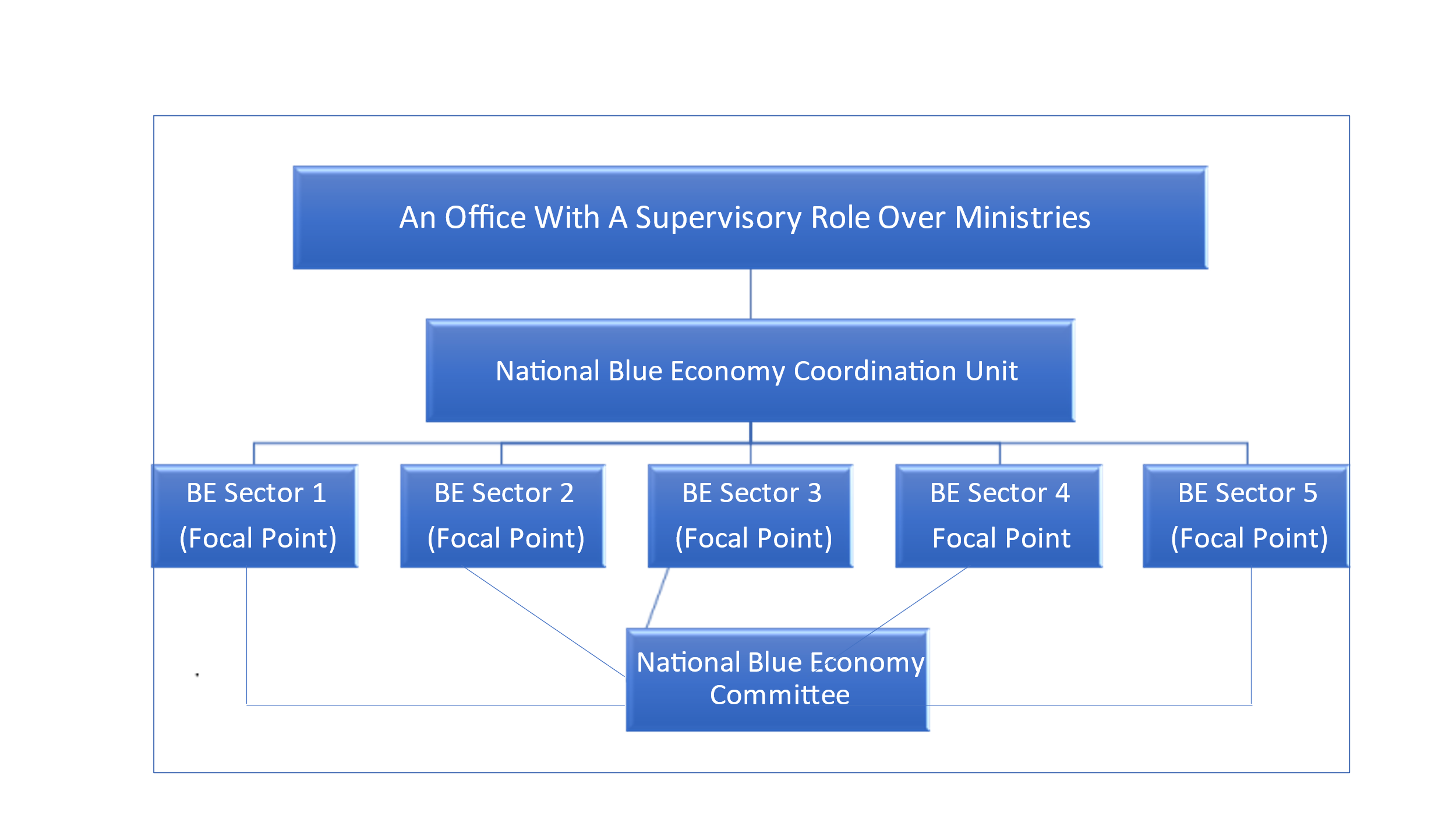
ستكفل آليات التنسيق التي وُضعت، التنفيذ الفعال للاستراتيجية على الصعيد الوطني والإقليمي (السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية) والدولية.

### **2.3.2 التنسيق على المستويات الوطنية**

يتوقع من كل دولة عضو أن تخصص أو تنشئ مكتبا/وحدة تنسيق وطنية تابعة للاقتصاد الأزرق للقيام بما يلي:

1. تنسيق أنشطة الاقتصاد الأزرق على المستوى الوطني،
2. العمل كمركز تنسيق مع الأمانة العامة للكوميسا،
3. رصد حالة تنفيذ الاقتصاد الأزرق والإبلاغ عنها.

يعتبر إنشاء مكتب/ وحدة تنسيق، شرط مسبق لتنفيذ الاقتصاد الأزرق. وتبين التجربة (في موريشيوس وسيشيل على سبيل المثال) أن الهيكل التنسيقي المرتبط بمكتب يضطلع بدور إشرافي على الوزارات، مثلاً في إطار لجنة التخطيط الوطني أو مكتب رئيس الوزراء أو الرئاسة، ثبت أنه أكثر فعالية، وقبل كل شيء يولد صراعات مؤسسية أقل من التنسيق الذي يعهد به إلى إدارة قطاعية (على سبيل المثال، النقل، أو مصائد الأسماك، أو النفط والغاز، والتعدين والطاقة، والدفاع الوطني). وسيكون هذا الهيكل الوطني المشترك بين الإدارات قادراً أيضا على إدراك ثراء نموذج الشمولية والتكامل وتعدد التخصصات والشمول للاقتصاد الأزرق بشكل أفضل. ولذلك، تم وضع المكتب/الوحدة الوطنية للتنسيق بين الوكالات للاقتصاد الأزرق تحت مظلة المكتب رفيع المستوى (الشكل 1).



**الشكل 1. آلية التنسيق على الصعيد الوطني**

سيتعين التعاون الوثيق والمنتظم بين الوحدة ووزارات/قطاعات الاقتصاد الأزرق الوطنية، وكذلك مع مؤسسات الاقتصاد الأزرق ذات الصلة. ويتطلب تنفيذ هذه الخطة، تعاوناً ومشاركة وثيقة بين هذه الجهات الفاعلة. ويوصى بإنشاء لجنة وطنية لتنسيق الاقتصاد الأزرق من أجل القيام بما يلي:

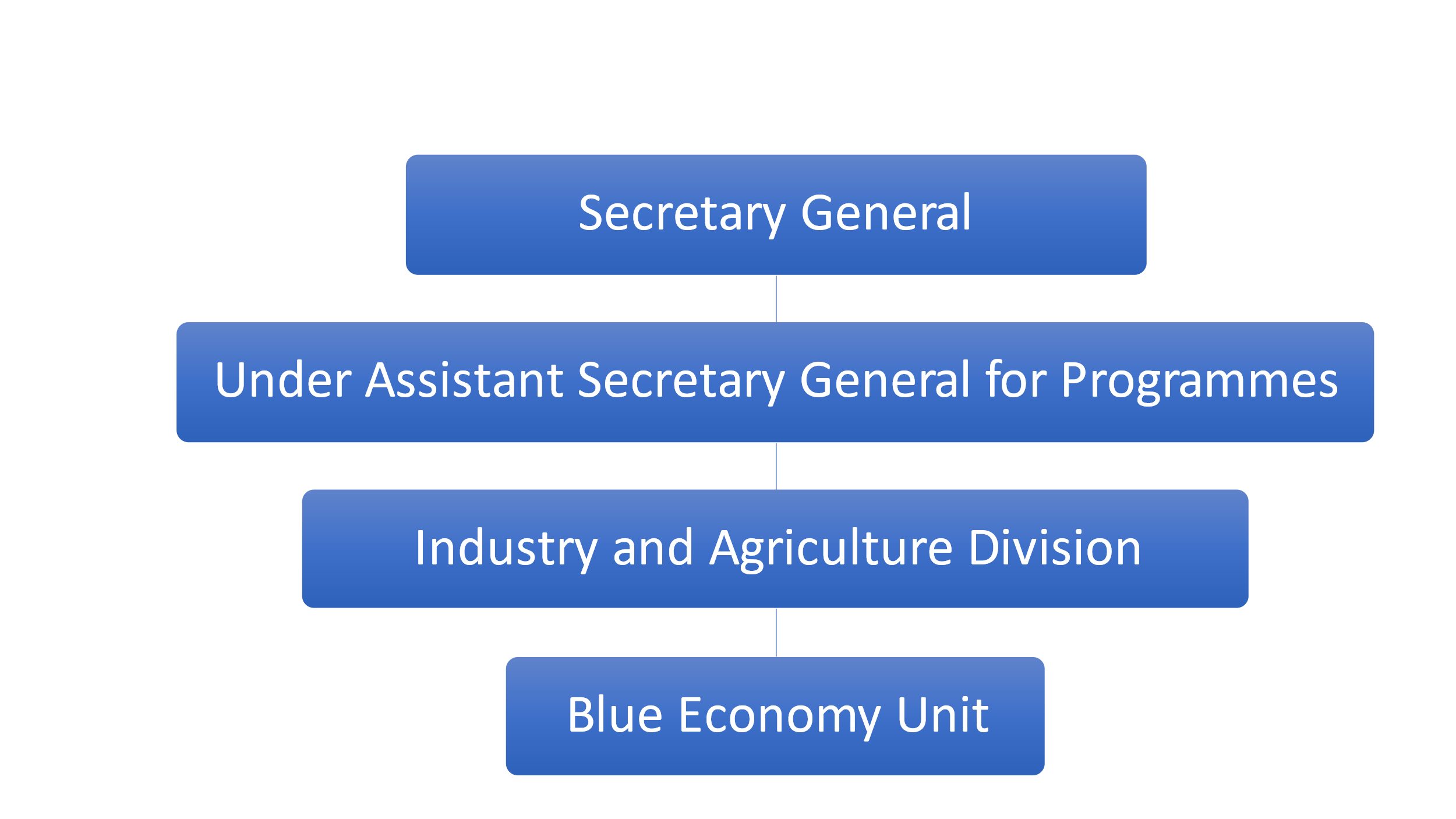
* 1. وضع استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق، ومواءمتها مع الاستراتيجية الإقليمية للاقتصاد الأزرق الخاصة بالكوميسا،
  2. إضفاء الطابع المحلي على الخطة وتوجيه تنفيذها،
  3. تقديم توصيات إلى الحكومة بشأن الإصلاحات القانونية والتنظيمية والموارد اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي الأزرق.

وتتألف اللجنة الوطنية لتنسيق الاقتصاد الأزرق من منسقين من كل وزارة/إدارة من وزارات قطاع الاقتصاد الأزرق، وهم يشكلون لجنة التنسيق الوطنية المعنية بالاقتصاد الأزرق. وسيكون المنسقون مسؤولين أمام مكتب/وحدة التنسيق الوطنية. ويجوز للجنة أن تنشئ أفرقة عامة مخصصة و/أو أن تستعين بأعضاء إضافيين من الخبراء، من وقت لآخر، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد وضعت بالفعل العديد من الدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي استراتيجياتها الوطنية، أو هي بصدد استكمال إعدادها (جزر القمر، وسيشيل، ومدغشقر، وموريشيوس). وهناك حاجة إلى مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع الاستراتيجية الإقليمية للكوميسا الخاصة بالاقتصاد الأزرق. ونحث الدول الأعضاء على القيام بذلك. وبالنسبة للدول الأعضاء التي توشك على البدء في صياغة استراتيجياتها الوطنية، فيمكنها مواءمتها مع الاستراتيجية الإقليمية للكوميسا الخاصة بالاقتصاد الأزرق وخطة عمل التنفيذ، وكذلك مع استراتيجية الاقتصاد الأزرق الخاصة بالاتحاد الأفريقي وخطة التنفيذ.

### **2.3.3 التنسيق على مستوى السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي**

**ستقدم الأمانة العامة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، المساعدة الفنية وستدعم تطوير وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ الاستراتيجية. وستلعب أيضاً دور حلقة الوصل بين الدول الأعضاء وشركاء التنمية، ولا سيما في مجال تعبئة الموارد والاستثمارات. ويتطلب تنسيق الإجراءات الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، إنشاء وحدة/ مكتب تنسيق داخل الأمانة العامة للكوميسا في لوساكا. ويكتسي إنشاء وحدة تنسيق أهمية كبيرة للتنفيذ الناجح للاستراتيجية الإقليمية للاقتصاد الأزرق. وداخل الأمانة العامة، ستكون الوحدة تحت إشراف إدارة الصناعة والزراعة المسؤولة أمام الأمين العام المساعد للبرامج (الشكل 2). وسيتعين على هذا الهيكل الخاص بأن يطور مبادراته التنسيقية [[36]](#footnote-36).**



**الشكل 2. آلية التنسيق داخل الأمانة العامة للكوميسا**

**لا يمكن لتنسيق الإجراءات على المستوى المؤسسي، أن يحقق نجاحا كاملا إلا إذا أدمجت الوحدة في برامج السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي وزودت بالموارد الكاملة (البشرية والمالية وغيرها). وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تعاون داخلي وثيق وقوي مع الهياكل الأخرى ذات صلة بالاقتصاد الأزرق داخل الأمانة العامة للكوميسا وفي مؤسساتها. وينبغي أن يرأس الوحدة خبراء يتمتعون بمهارات عالية ورؤية عالمية وشاملة للاقتصاد الأزرق. وتشمل المهام المحددة للوحدة ما يلي:**

* 1. التواصل مع الدول الأعضاء (مكاتب / وحدات التنسيق الوطنية)،
  2. تنسيق المساعدة الفنية ودعم تعبئة الموارد لتتمكن الدول الأعضاء من تنفيذ الاستراتيجية،
  3. تيسير تنفيذ الاستراتيجية وتنسيقها ورصدها والإبلاغ عن حالة التنفيذ،
  4. إدارة مختلف الشراكات الاستراتيجية وآليات التعاون والتآزر،
  5. التواصل والعمل عن كثب مع المؤسسات في إقليم الكوميسا، والتي تعمل جميعها بالفعل في مجال الاقتصاد الأزرق، لتحسين تنسيق أنشطة كل منها،
  6. العمل عن كثب والتواصل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي- الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واللجان أو المنظمات الإقليمية المتخصصة، وشركاء التنمية،
  7. تحديد الشركاء المهتمين بالاقتصاد الأزرق في إقليم الكوميسا واستكشاف إمكانيات التعاون والتآزر وتمويل خطة تنفيذ الاقتصاد الأزرق.
  8. **تسهيل الإجراءات متعددة الاتجاهات على جميع المستويات (الدولية والقارية والإقليمية والوطنية).**
  9. تشجيع كل دولة عضو على إنشاء لجنة تنسيق وطنية للاقتصاد الأزرق ليكون من الأسهل والأكثر فعالية العمل معها للنهوض بالاقتصاد الأزرق في البلاد.

### **2.3.4 التنسيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجان الإقليمية المتخصصة**

**لقد انضمت جميع الدول الأعضاء في الكوميسا إلى استراتيجية الاقتصاد الأزرق الأفريقية وخطة عملها التي تم اعتمادها في عام 2020. وهي توفر بيئة تمكينية لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للاقتصاد الأزرق الخاصة بالكوميسا، تنفيذا فعالا. ولم يعتمد بالفعل سوى عدد قليل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية المتخصصة مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولجنة المحيط الهندي استراتيجياتها الإقليمية للاقتصاد الأزرق، في حين أن جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هي من بين أكثر الجهات تقدماً في عملية الإعداد. وبما أن بعض أعضاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، هم أيضاً أعضاء في هذه المنظمات، فإن هناك حاجة إلى مواءمة هذه الاستراتيجيات للاستفادة من التكامل والتآزر وتجنب الغموض في التنفيذ على المستويات الوطنية.**

**وغالباً ما تتبع اللجان الإقليمية المتخصصة أو المنظمات الإقليمية المتخصصة (مثل منظمة مصائد الأسماك في بحيرة فيكتوريا) نهجاً قطاعياً (على سبيل المثال، منظمات النقل البحري الإقليمية، ومنظمات إدارة الموانئ، وشركات الشحن، ورابطات الشاحنين، واللجان الإقليمية لمصائد الأسماك، والبلدان الأعضاء في حوض النهر، وما إلى ذلك). وجميع هذه الكيانات القطاعية مجهزة بالفعل، في معظم الحالات ومنذ فترة طويلة، بسياسات قطاعية بحرية (أو نهرية) في مجال اختصاصها. ولذلك، من الضروري العمل معها لمواءمة أو تكييف سياساتها مع الاستراتيجية الإقليمية للاقتصاد الأزرق للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي. وستتمكن وحدة التنسيق من الاعتماد على جميع هذه المنظمات المتخصصة للاستفادة من مهامها وتعزيزها، مع دعوتها إلى المشاركة في دينامية جديدة متعددة التخصصات وشاملة للاقتصاد الأزرق.**

### **2.3.5 التنسيق على الصعيد الدولي**

**ومن الجدير بالذكر أن لدى الكوميسا العديد من شركاء التنمية والعديد من المؤسسات المتخصصة والمنظمات الدولية العاملة في مجال الاقتصاد الأزرق أو القطاعات المرتبطة به (المرفق). ويقدم الشركاء المتعاونون الدعم المالي والفني لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعزيز فعالية المعونة عن طريق النهوض بالمواءمة والاتساق والترشيد والاتساق والملكية للمعونة المقدمة من شركاء التنمية؛ والمطالبة بالمساءلة المتبادلة فيما يتعلق بالالتزام بجميع موارد دعم التكيف والتكامل الإقليمي وتوفيرها واستخدامها والإبلاغ عنها (الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2021-2025)6. ولذلك، تحتاج الوحدة إلى التعاون والشراكة مع هذه المؤسسات من أجل التآزر وتعبئة الموارد. وفي هذا السياق، يمكن لوحدة التنسيق أن تتصل بكل منظمة دولية مهتمة بالاقتصاد الأزرق في أفريقيا، وتستوعب برنامج عملها، لكي تستكشف إمكانيات التعاون والتآزر معها، وربما تستفيد من تمويلها لتكملة وتوسيع نطاق العمل على أرض الواقع. ومن خلال تفضيل هذا المسار من التعاون الفني والمؤسسي، ستتمكن السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي من تعزيز الأنشطة الاقتصادية الزرقاء في الدول الأعضاء بشكل كبير.**

## 2.4 الصكوك اللازمة للاقتصاد الأزرق

يتعين تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الصكوك الأفريقية والعالمية الأكثر صلة بمجال الاقتصاد الأزرق أو تنفيذها، بما في ذلك جدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063، والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2014 (AIMS 2050)؛ وإطار السياسات واستراتيجية الإصلاح لعام 2014 الخاص بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا وأجندة 2015 للأمم المتحدة لعام 2030 (أهداف التنمية المستدامة)، والميثاق الأفريقي لعام 2016 بشأن الأمن والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا (ميثاق لومي)، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقيات المنظمة البحرية الدولية، واتفاقية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تدابير دولة الميناء، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويتطلب الاقتصاد الأزرق العديد من الأدوات التشريعية والتنظيمية في مختلف المجالات، وتشمل ما يلي[[37]](#footnote-37):

1. **القدرة التنافسية الاقتصادية:** سيتعين على وحدة التنسيق أن تضمن قيام الدول الأعضاء بوضع أطر قانونية لتعزيز القدرة التنافسية الشاملة والقطاعية لمختلف أنشطة الاقتصاد الأزرق على الصعيدين الوطني والإقليمي (الأهداف 9 و14 و17 من أهداف التنمية المستدامة). () على سبيل المثال، اعتماد قوانين ولوائح أو توقيع معاهدات واتفاقات دولية تمكن من تطوير النقل البحري والنهري الحديث: حالة قواعد هامبورج لعام 1978، أو حالة قواعد روتردام لعام 2008، أو حالة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية للموانئ والوسائط المتعددة، وتطوير أنشطة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتعزيز التعدين البحري الوطني وصناعات النفط والغاز (رموز التعدين والنفط والغاز مع عنصر خارجي، وخطط المشاريع المشتركة التي تشمل المشغلين الاقتصاديين المحليين).
2. **التنمية الاجتماعية والبشرية:** لا يوجد اقتصاد أزرق، دون تحسن في الحالة الاجتماعية للسكان المشاركين في هذه الاقتصاد، وبالتالي دون تعبئة الوسائل الكافية لمكافحة الفقر وعدم المساواة، وفقا لأهداف التنمية المستدامة (ولا سيما الأهداف1 و2 و3 و8 و10). ومن ثم، سيتعين على وحدة التنسيق أن تتحقق من اعتماد الدول الأعضاء لأطر قانونية وتنظيمية تهدف إلى تحسين الأجور والحماية الاجتماعية للبحارة والعمالة البحرية والصيادين ومزارعي الأسماك: حالة اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 2006 بشأن العمالة البحرية، وخطط التأمين الصحي؛ واتفاقية أو حالة الاتفاقات الجماعية التي يعتمدها عمال الشحن لأنشطة الموانئ؛ أو إدخال وتطبيق اللوائح المتعلقة بالتدريب المهني (حالة اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن معايير التدريب وإصدار الشهادات والتراخيص للعمالة البحرية و مراقبتها) أو المتعلقة بعمل الشباب والنساء (الهدفان 4 و5 من أهداف التنمية المستدامة).
3. **الحفاظ على البيئة والنظم الإيكولوجية البحرية والمائية:** تظل هذه القضية في صميم أهداف التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة 6 و7 و12 و13 و14 و15)، وبالتالي يجب أن تظل في صميم تطبيق الاستراتيجية الإقليمية للكوميسا الخاصة بالاقتصاد الأزرق، من قبل الدول الأعضاء. ولذلك ينبغي لوحدة التنسيق أن تتحقق من الدول الأعضاء،من أن الشاغل البيئي مدعوم بأطر قانونية وتنظيمية مناسبة. وستشجع وحدة التنسيق بقوة التطبيق المعمم لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توفر، في الجزء الثاني عشر منها، إطاراً عالمياً للحفاظ على البيئة البحرية لتنفذه معظم دول العالم. وستشجع وحدة التنسيق أيضاً على تنفيذ برنامج حماية البحار الإقليمية في أفريقيا الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة: اتفاقية نيروبي المنطبقة على الدول الساحلية للمحيط الهندي، واتفاقية برشلونة المنطبقة على الدول الساحلية المتوسطية.

وينطبق الشيء نفسه على جميع الأنظمة الدولية المتعلقة بمنع التلوث بجميع أنواعه ومكافحته، سواء كان ناشئا عن الهيدروكربونات (حالة اتفاقية المنظمة البحرية الدولية MARPOL 1973/1978، أو حالة اتفاقية المسئولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالمحروقات والاتفاقية الخاصة بالصندوق الدولي للتعويض عن أضرار التلوث بالمحروقات، المنطبقتين في حالة وقوع حوادث تؤدي إلى تلوث)؛ أو ما إذا كانت تنشأ من مواد كيميائية (حالة اتفاقية بازل واتفاقية المواد الخطرة والضارة) أو منتجات مشعة أو بلاستيكية.

وبالمثل، سيتعين على وحدة التنسيق أن تعزز بقوة تنفيذ المبادرات المعيارية لمنظمة الأغذية والزراعة في المناطق والدول الأعضاء، من أجل الإدارة الرشيدة والمستدامة لموارد مصائد الأسماك وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أو خطط عملها الدولية والوطنية لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وينبغي أن ينطبق الشيء نفسه على أحكام تغير المناخ (اتفاقية باريس 2015 + الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة).

1. **السلامة والأمن البحريان:** بالنسبة للاقتصاد الأزرق كما هو الحال بالنسبة لجميع مجالات الحياة الاقتصادية الأخرى، لا يمكن لأي تنمية أن تكون "مستدامة" في ظل انعدام الأمن. ولذلك، يجب على وحدة التنسيق، من ناحية، أن تشجع على تطبيق جميع الأنظمة الدولية والقارية والإقليمية المتعلقة بمنع ومكافحة الحوادث البحرية والنهرية في الدول الأعضاء (اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية: اتفاقية سلامة الأرواح في البحار، 1974؛ والاتفاقية الخاصة باللوائح الدولية لمنع التصادم في البحار (1972)،و اتفاقية 1989 بشأن المساعدة والإنقاذ البحريين، وإنفاذ اللوائح الدولية والاتفاقات الإقليمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح وغير ذلك من الأعمال الإجرامية وغير المشروعة في البحر (ميثاق لومي لعام 2016 ومرفقاته المختلفة)؛ ومفهوم المدونة الدولية لأمن السفن ومرافق الموانئ، ومدونة جيبوتي/جدة لقواعد السلوك بشأن القرصنة والجريمة البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي.

ومن الواضح أن نجاح الاستراتيجية الإقليمية للاقتصاد الأزرق للكوميسا، لا يمكن أن يكون حقيقياً وعميقاً إلا إذا عملت وحدة التنسيق الحالية بفعالية من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية الإقليمية الجديدة، فضلاً عن إنفاذ جميع الصكوك القانونية والتنظيمية التي تسهم في إقامة اقتصاد أزرق مستدام في إقليم الكوميسا.

ومع أخذ كل ما سبق في الاعتبار، يتم تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الصكوك الأفريقية والعالمية الأكثر صلة بالاقتصاد الأزرق على النحو المذكور أعلاه وكذلك الصكوك الواردة في الأقسام 1-2 إلى 1-4 و/أو تنفيذها.

# **خطة عمل الكوميسا لتنفيذ الاقتصاد الأزرق**

## 3.1 مجالات التدخل

تستند خطة عمل الكوميسا لتنفيذ الاقتصاد الأزرق إلى ثماني مجالات للتدخلات المدرجة أدناه.[[38]](#footnote-38)

1. المصائد الزرقاء وتربية الأحياء المائية
2. السياحة الزرقاء
3. الطاقة الزرقاء
4. النقل الأزرق
5. الصناعات الاستخراجية تحت الماء
6. البحث الأزرق والابتكار الأزرق
7. البيئة الزرقاء
8. التكنولوجيا الحيوية الزرقاء والتنقيب البيولوجي

وتتضمن خطة عمل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، التي وضعت على أساس عشر سنوات[[39]](#footnote-39)، بصورة تكاملية الهدف الاستراتيجي، والغايات، والأنشطة، والنتائج المتوخاة، والمؤشرات، ووسائل التحقق لكل مجال (الجداول من 3.1 إلى 3.8). ولذلك ستسهم الخطة في تحقيق الاستراتيجية الإقليمية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، ومن ثم إلى معاهدة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 (أفريقيا التي نصبو إليها) وخطة الأمم المتحدة لعام 2030 (أهداف التنمية المستدامة).

## 3.2 تمويل خطة العمل

واستناداً إلى استراتيجية الإيجاد بشأن الاقتصاد الأزرق، يتعين تصور تمويل خطة تنفيذ الاقتصاد الأزرق الإقليمية التابعة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي في مرحلة مبكرة. وهناك العديد من الحلول المالية المتاحة، بما في ذلك الإنصاف، والقروض الميسرة[[40]](#footnote-40)، وإصدار السندات[[41]](#footnote-41)، وتبادل أو إلغاء الديون من أجل الاستثمارات الزرقاء[[42]](#footnote-42)، والمعونة الدولية[[43]](#footnote-43) في شكل منح لتنفيذ المبادرات الوطنية والإقليمية. ويجب دراسة كل صك مالي بعناية لضمان أن يفي على أفضل وجه بالاحتياجات. ويجب على الدول أن تحفز ديناميكية قادرة على اجتذاب المستثمرين عن طريق إعطاء إشارات واضحة على وجه الخصوص للاستثمار[[44]](#footnote-44) المؤسسي الطويل الأجل.

**3.3 إطار رصد التقدم المحرز في تنفيذ نظام برمجيات (2032- 2022) SAP**

يعرض المرفق 1 نموذجاً لتوثيق مستوى تنفيذ كل نشاط، فضلاً عن حشد الموارد المالية وعدد الشراكات المنشأة.

## المصائد الزرقاء وتربية الأحياء المائية

**الهدف الاستراتيجي: تحفيز التحول الشامل والمستدام للمصائد الزرقاء وتربية الأحياء المائية.**

| ***النتيجة*** | ***المؤشر*** | ***خط الأساس*** | ***الهدف*** | ***النشاط*** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| تحسين إنتاج وتجارة الأسماك والمنتجات السمكية. | القيمة السنوية لإنتاج الأسماك  (عدد مطلق) |  | زيادة القيمة سنويا بنسبة 5 % على الأقل من خط الأساس | * إصلاح قطاعات مصائد الأسماك بما يتماشى مع الآلية الأفريقية لإصلاح مصائد الأسماك (الاتحاد الأفريقي). * تنفيذ الإدارة القائمة على الحقوق. * استخدام أفضل المعلومات والبيانات العلمية المتاحة لاستنارة الإدارة. |
| قيمة استثمارات القطاع الخاص في مصائد الأسماك والمعالجة |  | زيادة القيمة سنويا بنسبة 5 % على الأقل من خط الأساس | اجتذاب القطاع الخاص (الحوافز، الشراكة بين القطاع والخاص، الحيازة الطويلة الأجل) |
| قيمة التجارة البينية للكوميسا  (القيمة الحالية الثابتة بالدولار الأمريكي) في الأسماك ومنتجات الأسماك. |  | زيادة القيمة سنويا بنسبة 5 % على الأقل من خط الأساس | *تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية* |
| العمالة في الصناعات ذات الصلة بسلاسل قيم مصائد الأسماك |  | *زيادة العمالة بنسبة 5٪ سنويا من خط الأساس* | • *إدارة مصائد الأسماك بشكل مستدام*  *• اعتماد الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي* |
| القيمة المضافة في قطاع مصائد الأسماك في المدى الحقيقي |  | *زيادة القيمة بنسبة 10٪ سنويًا من خط الأساس* | تحظى الدول الأعضاء بالدعم في مجال القيمة المضافة والابتكار |
| *تعزيز إدارة وحوكمة مصائد الأسماك* | *التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء بشأن درجة تطبيق أطر العمل التي تعترف بحقوق الوصول إلى* مصائد الأسماك صغيرة *النطاق وحمايتها.* |  | *بحلول عام 2027، يتم إصلاح مصائد الأسماك مع مراعاة أطر العمل للإدارة القائمة على الحلول* | دعم الدول الأعضاء من أجل إصلاح قطاع مصائد الأسماك لمعالجة مصائد الأسماك المفتوحة، مع مراعاة مصالح مصائد الأسماك صغيرة النطاق. |
| *عدد الإدارات المحلية والمنظمات الاجتماعية التي تم تمكينها* |  | *بحلول عام 2024، سيكون لدى 50٪ من الدول الأعضاء إدارة شاملة لمصائد الأسماك* | يتم دعم الدول الأعضاء لتمكين الإدارات المحلية والمنظمات الاجتماعية |
| *عدد الوكالات التي تم تمكينها* |  | وبحلول عام 2025، يتم تنفيذ 10 في المائة من برامج الأنشطة الخاصة ببناء القدرات | دعم الدول الأعضاء لتحسين قدرات الوكالات الإقليمية والوطنية في تنفيذ سياسات / استراتيجيات مناسبة لإدارة مصائد الأسماك |
| * *عدد الدول الأعضاء التي تقوم بتجميع مجموعة أساسية من الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق* * *عدد الدول الأعضاء التي تقوم بتجميع الحسابات الفرعية لمصائد الأسماك في المحيطات* |  | وبحلول عام 2026، تكون 50% من الدول الأعضاء قد قامت بإدارة النظم الإحصائية لمصائد الأسماك | دعم الدول الأعضاء لتحسين إحصاءات مصائد الأسماك والبيانات الاقتصادية من أجل إدارة صنع السياسات المستنيرة والرصد والتقييم |
| *عدد خطط الإدارة المشتركة التي تم وضعها* |  | *بحلول عام 2027، تتم إدارة 50٪ من الأسهم المشتركة بشكل مستدام بما يتماشى مع الخطط المتفق عليها* | دعم الدول الأعضاء لوضع خطط إدارة مشتركة لجميع الأرصدة السمكية المشتركة في الإقليم لتفادي الاستغلال غير المستدام لهذه الموارد |
| *وضع واعتماد النظام* |  | *مواءمة أنظمة التتبع بنسبة 100٪ بحلول عام 2026* | دعم الدول الأعضاء لوضع نظام منسق ومعياري لإصدار الشهادات وإمكانية التتبع |
| *عدد الدول الأعضاء التي يشارك فيها صيادي السمك في عملية صنع القرار* |  | *بحلول عام 2027، تتم إدارة 50٪ من الموارد المائية على نحو مستدام* | دعم الدول الأعضاء لتعزيز صون الموارد المائية وإدارتها بشكل مستدام من خلال تحسين إعلام الصيادين وإشراكهم في عمليات صنع القرار. |
| *دعم التجارة والقيمة المضافة* |  |  |  |  |
| *الشروع في تدخلات هادفة لإضافة القيمة* |  | بحلول عام 2027، تمت إضافة القيمة إلى الأسواق والنفاذ إليها. | دعم الدول الأعضاء لتعزيز سلسلة القيمة الزرقاء الشاملة مع التركيز بقوة على تحسين الجودة وتجارة وتسويق الأسماك بطريقة مسؤولة ومنصفة |
|  |  |  |  |
| *نسبة الزيادة في الميزانية في الاستثمارات والتصنيع* |  | بحلول عام 2027، زيادة الاستثمار في تنمية القطاع بنسبة 10 في المائة على الأقل | * دعم الدول الأعضاء الدعم من خلال الاستثمار والتصنيع في هذا القطاع. * إيلاء الدول الأعضاء الأولوية لهذا القطاع |
| *عدد الدول الأعضاء التي قامت بإزالة الحواجز غير التعريفية* |  | *إزالة 40 في المائة من الحواجز غير التعريفية بحلول عام 2026* | دعم الدول الأعضاء لتحسين تجارة المنتجات ذات القيمة المضافة فيما بين الدول الأعضاء عن طريق إزالة الحواجز غير التعريفية |
| عدد الدول الأعضاء التي قامت بتحسين الظروف الصحية وتحافظ على المعايير |  | *بحلول عام 2025، سيتم تحسين 25٪ على الأقل من الظروف الصحية والحفاظ على المعايير* | دعم الدول الأعضاء لتحسين الظروف الصحية والحفاظ على المعايير |
| *عدد الإدارات المشتركة القائمة* |  | بحلول عام 2027، يكون قد تم تفعيل ما لا يقل عن 30 في المائة من نظم الإدارة المشتركة | يتم دعم الدول الأعضاء لتعزيز الإدارة المشتركة من خلال تشجيع اتحادات صائدي الأسماك، ومنظمات الإدارة المجتمعية، والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية. |
| عدد أساطيل الصيد المنشأة |  | *بحلول عام 2027، يتم الحصول على جميع الأساطيل (100٪) للعمل ضمن الحدود البيولوجية للموارد، وإنشاء مركز المأكولات البحرية* | * دعم الدول الأعضاء لإنشاء أساطيل صيد للتوسع في العمليات الحالية والتوصل إلى إنشاء للمأكولات البحرية. * دعم الدول الأعضاء لإدارة الطاقة الزائدة للأسطول |
|  |  |  |  |
| عدد الدول الأعضاء التي تتلقى تدخلات في مجال بناء القدرات لصالح النساء والشباب في مجال حاضنات الأعمال وإدارة الأعمال |  | وبحلول عام 2026، ارتفع عدد النساء والشباب ذوي الأعمال التجارية المستقرة بنسبة 10 في المائة من خط الأساس | دعم الدول الأعضاء لإنشاء منصة أعمال خاصة بالنساء والشباب في مصائد الأسماك ودعم التدريب في مجال حاضنات الأعمال وإدارة الأعمال. |
|  |  |  |  |
| *عدد الصيادين المستفيدين من التمويل والتأمين* |  | *بحلول عام 2025، سيرتفع عدد الصيادين الذين لديهم إمكانية الحصول على التمويل والتأمين بنسبة 15٪* | دعم الدول الأعضاء لتسهيل الوصول إلى التمويل والتأمين. |
| *محاربة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم* | *عدد مذكرات التفاهم ذات الصلة بالدوريات المشتركة القائمة* |  | *تسيير دوريات مشتركة سنويا بحلول عام 2027* | يتم دعم الدول الأعضاء لتحسين الرقابة من خلال تحسين التعاون والتضافر (ستعمل الكوميسا مع المنظمات الإقليمية المفوضة حسب الأصول واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وهيئات المصائد الإقليمية وغيرها من المنظمات غير الحكومية لدعم برنامج دوريات المصائد المشتركة) |
| *عدد الأفراد الذين تم تمكينهم* |  | *بحلول عام 2027، زادت قدرات الموظفين بنسبة 30٪ عن خط الأساس* | يتم دعم الدول الأعضاء لتحسين قدرة الرصد وإمكانية تتبع منتجات مصائد الأسماك |
| *عدد الملاحقات القضائية الناجحة* |  | * تدريب الدول الأعضاء والمدعين العامين المتخصصين في الجرائم الخاصة بصيد الأسماك بحلول عام 2026. * زيادة عدد الملاحقات القضائية الناجحة بنسبة 50 في المائة. | دعم الدول الأعضاء لتحسين أنظمة المقاضاة - الأنظمة القانونية |
| عدد البلدان التي تحرز تقدما في اعتماد الصكوك القانونية والسياسية ولتصديق عليها. |  | *بحلول عام 2024، تتبنى جميع الدول الأعضاء أو تسن سياسات لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.* | يتم دعم الدول الأعضاء للامتثال للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية |
| *خفض نسبة الإصابات والوفيات* |  | *تحسين السلامة والأمن، وخفض عدد الوفيات والإصابات إلى الحد الأدنى بحلول عام 2027* | دعم الدول الأعضاء لضمان الأمن على متن السفن وتهيئة ظروف عمل مأمونة وآمنة بصفة عامة |
| *دعم مصائد الأسماك صغيرة النطاق* | *خفض نسبة الخسائر ما بعد الحصاد* |  | بحلول عام 2025، تحسين الكفاءة في سلسلة القيمة برمتها | يتم دعم الدول الأعضاء في الحد من خسائر ما بعد الحصاد - تعزيز سلسلة القيمة والقيمة المضافة. |
|  |  |  |  |
| عدد الحواجز غير التعريفية التي أُزيلت؛ وكذا تحسين تدابير الصحة والصحة النباتية |  | *بحلول عام 2025، يتم القضاء على الحواجز غير التعريفية؛ وتحسين برنامج الصحة والصحة النباتية* | دعم الدول الأعضاء في تحسين تجارة المنتجات ذات القيمة المضافة بين الدول الأعضاء بإزالة الحواجز غير التعريفية؛ وتحسين الصحة والصحة النباتية. |
| عدد الإدارات المشتركة القائمة |  | *تم تعميم نظام الإدارة المشتركة بحلول عام 2027* | دعم الدول الأعضاء لتعزيز الإدارة المشتركة من خلال تشجيع اتحادات صائدي الأسماك، ومنظمات الإدارة المجتمعية، والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية. |
| *اعتماد سياسة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق* |  | *تأمين 30% من حقوق مصائد الأسماك صغيرة النطاق بحلول 2027* | دعم الدول الأعضاء في تطوير مصائد الأسماك الصغيرة النطاق مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على البيئة |
| *دعم الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير الخاصة بالتكيف الوطنية واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث* |  | *اتخاذ تدابير في جميع الدول الأعضاء من أجل المرونة والقدرة على التكيف بحلول عام 2027* | دعم الدول الأعضاء لتعزيز قدرتها على الصمود والتقليل من قابلية تأثرها بتغير المناخ |
| *تحسين الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية* | عدد الدول الأعضاء التي تلقت الدعم من أجل الامتثال لمعايير الصحة والصحة النباتية |  | *امتثال 75% على الأقل من الدول الأعضاء بحلول عام 2027* | *وضع وتعزيز القدرات في مجال الصحة و*الصحة النباتية |
| *تشجيع الاستثمار في تربية الأحياء المائية* | *عدد الترتيبات الخاصة بالشراكة بين القطاع العام والخاص القائمة* |  | *بحلول عام 2027، زيادة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تربية الأحياء المائية بنسبة 20٪ عن خط الأساس* | تحظى الدول الأعضاء بالدعم من خلال اجتذاب وتشجيع استثمارات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تربية المائيات من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة للزراعة السمكية |
| *نسبة الأنواع المتوطنة المستزرعة* |  | بحلول عام 2027، إسهام إنتاج الأنواع المتوطنة في الأمن الغذائي والربح، وزيادته بنسبة 20 في المائة من خط الأساس**.** | دعم الدول الأعضاء للمشاركة في إنتاج الأنواع المتوطنة |
| *عدد أنظمة الاستزراع المائي في كل دولة* |  |  | دعم الدول الأعضاء لتطوير نظم الاستزراع المائي |
| *النسبة المئوية لصائدي الأسماك المؤهلين* |  | * *بحلول عام 2026، تم تنفيذ ما لا يقل عن 20 مشروع تجريبي لتربية الأحياء المائية.* * *بحلول عام 2025،* التدخلات *المستهدفة المعمول بها لمعالجة القدرات.* * *زيادة عدد الصيادين المؤهلين بنسبة 25٪ عن خط الأساس* | دعم الدول الأعضاء للتعجيل بتنمية القدرات الخاصة بعمليات تربية الأحياء المائية |
| عدد الدول الأعضاء التي لديها برامج تعزز المشاركة الفعالة للنساء والشباب في التنمية القطاعية لتربية المائيات |  | *تحقيق العدالة والإنصاف في هذا القطاع بحلول عام 2027* | دعم الدول الأعضاء لتمكين النساء والشباب في مجال تربية الأحياء المائية |

**3.5 السياحة الزرقاء**

**الهدف الاستراتيجي: تحفيز التحول الشامل والمستدام للسياحة الزرقاء.**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ***النتيجة*** | ***المؤشر*** | ***خط الأساس*** | ***الهدف*** | ***النشاط*** |
| زيادة مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في إقليم الكوميسا | *عدد السائحين في الإقليم* | *36 مليون (تقديرات عام 2019)* | زيادة بنسية 30% | دعم الدول الأعضاء لتعزيز بيئة تنظيمية وسياسية مواتية لصناعة السياحة، بما في ذلك السياسة الضريبية ونظام التأشيرات وحاضنات الأعمال وفرص العمل اللائق للشباب |
|  | *عدد الدول الأعضاء التي تم دعمها* |  | تشكيل تحالف على الأقل بحلول عام 2025 | دعم الدول الأعضاء لتكوين تحالف في قطاع السياحة، يوفر التعاون الإقليمي فيما بين الأطراف الفاعلة في قطاع السياحة، بما في ذلك إنشاء دوائر السياحة العابرة للحدود لتحسين جاذبية المنتجات. |
|  |  | السياسات المعمول بها بحلول عام 2026 | تقديم الدعم للدول الأعضاء لوضع السياسات واللوائح لإدارة القطاع، بما في ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي لتنمية السياحة وتعزيز السياسات والموارد والوعي لإدارة الموارد والمحافظة عليها. |
| تعزيز حصة السياحة البيئية | *حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الحقيقي* | *3.7% (2019)* | زيادة بنسبة 10% | دعم الدول الأعضاء للنهوض بالسياحة على المستوى الإقليمي |

## 3.6 الطاقة الزرقاء

***الهدف الاستراتيجي: تحسين البنية التحتية المادية الإقليمية لوضع وتطبيق الطاقة الزرقاء المستدامة.***

| ***النتيجة*** | ***المؤشر*** | ***خط الأساس*** | ***الهدف*** | ***النشاط*** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| تحسين بيئة الاستثمار في الطاقة المتجددة | عدد الدول الأعضاء والمستثمرين من القطاع الخاص الذين يحصلون على المساعدة الفنية في إدماج سياسات الطاقة والصكوك التنظيمية في التشريعات المحلية. |  | تم تزويد ما لا يقل عن 5 دول و10 مستثمرين من القطاع الخاص بالمساعدة الفنية | مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز التصنيع المحلي للطاقة المتجددة وما يرتبط بها من معدات النقل والتوزيع. |
| عدد السياسات والاستراتيجيات والصكوك التنظيمية ذات الصلة بالطاقة التي تم تنقيحها أو وضعها |  | وضع واستعراض ما لا يقل عن 5 صكوك | * دعم الدول الأعضاء في وضع اللوائح والسياسات والاستراتيجيات التي تعزز الطاقة المتجددة. * دعم الدول الأعضاء في وضع واعتماد ومواءمة المعايير لتشجيع المنتجات عالية الجودة في الإقليم. |
| *زيادة الإنتاج والوصول إلى الطاقة النظيفة* | *عدد الميجاوات من الطاقة النظيفة المضافة إلى شبكة الكهرباء الوطنية* |  | 100% على الأقل | يتم تقديم الدعم للدول الأعضاء في تعزيز الطاقة المتجددة على نطاق واسع لزيادة حصة المكونات المتجددة في مزيج توليد الطاقة. |
| *حصة الطاقة المتجددة (طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والأحيائية والطاقة الحرارية الأرضية) من إجمالي إنتاج الطاقة* |  | 15% على الأقل |  |
| *فرص الحصول على الكهرباء (نسبة مئوية من السكان)* |  | 65% على الأقل | دعم الدول الأعضاء في الترويج لحلول الكهربة غير المعتمدة على الشبكة لزيادة الوصول إلى الطاقة في الإقليم. |
| *الشروع في تجارة الكهرباء الإقليمية في منطقة مجمع الطاقة في شرق أفريقيا* |  | *بدء التجارة بحلول عام 2025* |  |
| *تحسين القدرة على تنفيذ مشاريع الطاقة وخاصة الطاقة المتجددة* | *عدد أنشطة بناء القدرات المُنفذة* |  | *12* | *دعم الدول الأعضاء في بناء القدرات في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة والسياسات واللوائح والتمويل ونماذج الأعمال* |
| عدد الأشخاص الذين يتم بناء قدراتهم في مجال الطاقة المتجددة |  | 100 |  |

**3.7 النقل الأزرق والموانئ والشحن**

**الهدف الاستراتيجي: تحسين البنية التحتية الإقليمية المادية للاتصالات من أجل وضع وتطبيق النقل البحري والنقل الأزرق المستدامين.**

| ***النتيجة*** | ***المؤشر*** | ***خط الأساس*** | ***الهدف*** | ***النشاط*** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| *تحسين الإدارة المعيارية الموحدة وعمليات النقل المائي* | عدد الموارد المخصصة لدراسات الجدوى المتعلقة بالعمليات وإدارة موارد المياه |  | 20 مليون دولار أمريكي | * إجراء دراسة جدوى حول إنشاء خط ملاحي لجزر المحيط الهندي * تسهيل توقيع الاتفاقيات وتسجيل الخط الملاحي. |
| *دراسة الجدوى الخاصة بمشروع VIMED* |  | الانتهاء من دراسة الجدوى | حشد الموارد للتنفيذ |
| إجراء دراسة جدوى حول مشروع إنشاء مرافق للشحن والتفريغ الأفقيين في بحيرة تنجانيقا |  | الانتهاء من دراسة الجدوى | * إجراء دراسة جدوى حول إنشاء طريق ملاحي بين البحر الأبيض المتوسط ​​وبحيرة فيكتوريا * حشد الموارد من أجل دراسات الجدوى وتطوير المشاريع * إجراء دراسة جدوى حول إنشاء مرافق للشحن والتفريغ الأفقيين في بحيرة تنجانيقا * تيسير وضع معايير وأنظمة النقل الداخلي للمياه، وتنسيق بناء القدرات. |
|  | تم إجراء دراسة جدوى حول إنشاء خط ملاحي للدول الأعضاء الجزرية |  | التقرير الخاص باعتماد دراسة الجدوى | حشد الموارد للتنفيذ |
|  | المعايير واللوائح الخاصة بإدارة وعمليات تطوير النقل المائي الداخلي |  | المعايير واللوائح المعتمدة | دعم الدول الأعضاء لتطبيق المعايير واللوائح |
|  | تنسيق بناء القدرات |  | بحلول عام 2027، سيكون قد تم تطوير 15٪ من القدرة من خط الأساس | تقديم الدعم للدول الأعضاء لبناء القدرات |
| ***تحسين الاتصالات الإقليمية بشأن المياه البحرية والداخلية*** | عدد الدول الأعضاء التي دعمت تحسين خدمات الاتصال |  | التحسن بنسبة 25 في المائة على الأقل من خط الأساس | تقديم الدعم للدول الأعضاء لبناء القدرات |

**3.8 الصناعات الاستخراجية تحت الماء**

**الأهداف الاستراتيجية: اجتذاب الاستثمار وتسخير تطبيق التكنولوجيا والابتكار في القطاع من أجل إطلاق إمكاناته**

| ***النتيجة*** | ***المؤشر*** | ***خط الأساس*** | ***الهدف*** | ***النشاط*** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| تحسين بيئة الأعمال التجارية التي تؤدي إلى زيادة الاستثمار المباشر | الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التعدين تحت الماء والصناعات الاستخراجية في أعماق البحار |  | زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20 في المئة. | دعم الدول الأعضاء لحشد الاستثمار الأجنبي المباشر |
| *تعزيز القدرة المؤسسية وقدرات الموارد البشرية من أجل الترويج للاستثمار وتنسيق الاستراتيجيات المشتركة لتشجيع الاستثمار* | تعزيز القدرات اللازمة للتنمية القطاعية |  | المؤسسات ذات الصلة في 5 دول أعضاء والمزودة بموظفين مدربين على مهارات محددة حول الصناعات الاستخراجية في أعماق البحار وتحت الماء | دعم الدول الأعضاء في بناء القدرات |
| *تعزيز بناء القدرات* |  | بدأت 3 مشروعات للصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار / تم الترويج لها بشكل مشترك من قبل دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء | دعم الدول الأعضاء في تطوير القدرة على تشجيع الاستثمار وتنسيق الاستراتيجيات المشتركة للترويج للاستثمار في الصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار |
|  | وضع استراتيجية منسقة |  | قيام 4 دول أعضاء بالتوصل إلى استراتيجية منسقة لتشجيع الاستثمار في الصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار | دعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجياتها المنسقة |
| تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر | تنمية القدرات |  | قيام 6 دول أعضاء بتجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للتوصيات الدولية | دعم الدول الأعضاء في تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر للصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار |
| تطوير قدرة الدول الأعضاء على الاضطلاع بالصناعات الاستخراجية تحت سطح الماء | عدد الدول الأعضاء التي استفادت من بناء القدرات |  | دعم ما لا يقل عن 15 دولة عضو بحلول عام 2030 | وضع وتنفيذ التدخلات في مجال القدرات |
| تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة | الصادرات من المنتجات المصنعة داخل الإقليم مقارنة بمجموع واردات المنتجات المصنعة إلى الإقليم من الصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار |  | زيادة قيمة التصنيع المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من الصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار بنسبة 10 في المائة على الأقل | تهيئة بيئة قانونية وسياساتية مواتية لاستثمارات القطاع الخاص |
|  | زيادة بنسبة لا تقل عن 10% | تيسير التجارة وتعزيزها |
| تحسين بيئة استثمارات القطاع الخاص في التصنيع | تهيئة البيئة القانونية والسياساتية لاستثمارات القطاع الخاص |  | زيادة بنسبة 20 في المائة على الأقل في مشاركة القطاع الخاص في الصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار | دعم الدول الأعضاء في صياغة السياسات والأطر القانونية |
| تعزيز وتطوير القدرة على الابتكار والتطبيق الفعال للعلم والتكنولوجيا في مجال التصنيع | إعادة تعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية والابتكارية لتلبية احتياجات التصنيع في الإقليم |  | أجريت دراسة الجدوى لتقييم الاحتياجات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار للصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار | دعم الدول الأعضاء لإنشاء مراكز امتياز إقليمية في نقل التكنولوجيا ونشرها لتطوير الصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار؛  إنشاء قاعدة بيانات لمعلومات البحث والتطوير وتقاسم المعلومات |
| إنشاء منصات إقليمية لتسهيل التواصل بين المؤسسات البحثية والحكومات والأوساط الأكاديمية والصناعة لتشجيع وتعزيز البحث والتطوير التعاوني على الصعيد الوطني والإقليمي |  | إنشاء ما لا يقل عن 3 منصات إقليمية أخرى | دعم الدول الأعضاء لتحديد أفضل الممارسات وقصص النجاح التي شهدها الإقليم وبقية العالم لبناء و / أو تعزيز المؤسسات والقدرات البشرية في مجال الابتكار والتطبيق الفعال للعلم والتكنولوجيا في التصنيع ذي الصلة بالصناعات الاستخراجية تحت الماء وفي أعماق البحار. |

## البيئة الزرقاء

**الهدف الاستراتيجي: تعزيز البيئة الزرقاء والمحافظة عليها**

| **النتيجة** | **المؤشر** | **خط الأساس** | **الهدف** | **النشاط** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 1. **تحسين النظام الإيكولوجي والخدمات البيئية** | *النسبة المئوية للنظم الإيكولوجية المتدهورة التي تخضع للاستعادة والإدارة المستدامة* |  | زيادة القيمة بنسبة 20٪ على الأقل من خط الأساس | تحديد الموائل وترتيب أولوياتها (تشمل هذه الموائل، الموائل الساحلية المعرضة للخطر، وأشجار المانغروف، وأحواض الملح) لإعادة تأهيلها وتطوير برنامج استعادة الموائل الإقليمية. |
|  | تغطية المناطق المحمية ذات الصلة بالمنطقة البحرية، وعدد المناطق البحرية المحمية، والمناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، وملاذات الأسماك |  | زيادة المساحة بنسبة 20٪ من خط الأساس | توسيع تغطية المناطق الخاضعة لنهج الحفظ القائم على المناطق مثل المحميات البحرية والمناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا بما في ذلك المناطق العابرة للحدود، والربط بالشبكات حسب الضرورة. |
|  | عدد المجتمعات المحلية المعنية |  | مشاركة 6 دول على الأقل في المجتمعات المحلية بحلول عام 2026 | تعزيز برامج إعادة تأهيل الموائل وحفظها في المجتمعات المحلية (خطة العمل الوطنية للتكيف). |
|  | *النسبة المئوية للخدمات المحسنة* |  | تكامل خدمات النظام البيئي بحلول عام 2026 | دمج خدمات النظام البيئي في خطة العمل الوطنية للتكيف |
| 1. **التقليل من التلوث البيئي** | *نسبة الدول الأعضاء التي تعتمد الصكوك الوطنية والدولية ذات الصلة بالتلوث* |  | تحديد 30٪ على الأقل بحلول عام 2028 | تحديد المصادر والأنشطة البرية الرئيسية التي تؤثر على النظم البيئية البحرية والساحلية في إقليم الكوميسا. |
|  | عدد الدول الأعضاء التي قدمت الخدمات |  | رفع مستوى 40% من المرافق على الأقل وبناء 30 مرفق | تشجيع تحسين مرافق معالجة المياه المستعملة وتشييد مرافق جديدة (التركيز على التكنولوجيا المبتكرة وذات التكلفة المنخفضة)، بدعم من الاستثمارات والسياسات والتشريعات الجديدة. |
|  | عدد الدول الأعضاء المَعنية |  | وضع خطة بحلول 2025 | وضع وتنفيذ خطة الكوميسا الإقليمية للطوارئ (استراتيجية منع الانسكاب النفطي والتصدي له)، بما في ذلك إبرام اتفاق للتخفيف من انسكابات النفط والتأهب لها والتصدي لها، بما في ذلك تقاسم الهياكل الأساسية للتصدي للانسكابات النفطية. |
| 1. **وضع الآلية المالية المبتكرة** | *عدد الدول الأعضاء المستفيدة من الآلية المالية* |  | وضع آلية مالية بحلول 2026 | وضع آلية مالية إقليمية مستدامة. |
| 1. **تعزيز دمج خدمات الكربون الأزرق في السياسات الخاصة بالتغير المناخي** | عدد الدول الأعضاء التي تدمج خدمات الكربون الأزرق في السياسات الخاصة بالتغير المناخي |  | قيام ما لا يقل عن 50٪ من الدول الأعضاء بدمج خدمات الكربون بشكل كامل في السياسات الخاصة بالتغير المناخي | تضمين تخفيف الآثار الناجمة عن التغير المناخي والتكيف معه في خطط أو استراتيجيات التنمية الوطنية |
|  | عدد الدول الأعضاء التي تتلقى الدعم |  | تنفيذ ما لا يقل عن 90 في المائة من الالتزامات سنويا | تعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ / اتفاق باريس والأطر الأخرى ذات الصلة |
|  |  | تعميم التخفيف والتكيف بحلول 2025 | تعميم التخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ والتكيف معه في السياسات القطاعية وتخطيط التنمية المستدامة وصنع القرار. |
|  |  |  |  | تنفيذ شراكة المساهمات المحددة وطنياً والبلاغات الوطنية وتقرير الجرد الوطني. |
| 1. **الترويج للاتجار بالكربون داخل الاقتصاد الأزرق** | عدد التقارير الصادرة |  | إجراء الدراسة بحلول 2025 | التحقيق في جدوى إدراج موارد الكربون الأزرق (مثل الأعشاب البحرية وغابات المانغروف) في شراكة المساهمات المحددة وطنياً |
|  |  | استكشاف احتمالية تداول الأرصدة الخاصة بالكربون الأزرق |
|  |  | تقييم جدوى الاتجار في السندات الزرقاء التي تستخدم فيها العائدات لتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التكيف (مثل توسيع نطاق المناطق البحرية المحمية الحالية) وتنمية الاقتصاد الأزرق |
|  | عدد السفن التي تستخدم الطاقة المتجددة أثناء الرسو |  | زيادة بنسبة 25% من خط الأساس | استخدام الطاقة المتجددة لإزالة الكربون من قطاع الاقتصاد الأزرق للمساهمة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة |

## 3.10 البحث الأزرق والابتكار الأزرق

# الهدف الاستراتيجي: تعزيز البحث الأزرق والابتكار الأزرق في الدول الأعضاء.

| **النتيجة** | **المؤشر** | **خط الأساس** | **الهدف** | **النشاط** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 1. **تحسين البحث** | عدد الشراكة المنشأة |  | زادت القيمة سنويًا بنسبة 15٪ على الأقل | الشراكة مع مؤسسات بحثية أخرى في إفريقيا وخارجها لتحقيق التميز في البحث والابتكار وريادة الأعمال في الاقتصاد الأزرق |
| 1. **دعم الابتكار** | عدد المؤسسات التي تم دعمها |  | دعم ما لا يقل عن 50٪ من الدول الاعضاء | تعزيز ودعم قدرات مؤسسات التعليم العالي لدفع ثقافة البحث والابتكار، والشراكة مع القطاع الخاص والمتعاونين الإقليميين والدوليين - في الاقتصاد الأزرق |
| 1. **دمج البحث والابتكار في الاستراتيجيات والخطط والبرامج** | *عدد السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج* |  | وضع الأطر التنظيمية بحلول عام 2027 | وضع سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج لتوجيه تشجيع البحث والابتكار في الاقتصاد الأزرق |
| 1. **حشد الموارد لأغراض البحث والابتكار** | عدد الدول الأعضاء التي تم دعمها عن طريق حشد الموارد |  | ما لا يقل عن 20٪ زيادة من خط الأساس | زيادة مخصصات الميزانية (على الصعيدين الوطني والخارجي) للتدريب والبحث والابتكار في قطاع الاقتصاد الأزرق |
| 1. **تعزيز القدرة الفنية والقدرة المؤسسية للبحث والابتكار** | دعم الدول الأعضاء |  | إنشاء "مجمع للفكر والبحث" بحلول عام 2024 | إنشاء "مجمع للفكر والبحث" تابع للكوميسا يتألف من خبراء الاقتصاد الأزرق من الصناعات الزرقاء والأوساط الأكاديمية والعلماء والمستشارين الحكوميين لإسداء المشورة بشأن قطاع الاقتصاد الأزرق. |
|  |  | تمكين الجامعات سنوياً | تقديم وحدات تعليمية مستهدفة للاقتصاد الأزرق في مؤسسات التعليم العالي وتعزيز قسم البحث بالتسهيلات اللازمة وبيئة مواتية للباحثين لإجراء البحوث والابتكار |

## 3.11 التكنولوجيا البيولوجية البحرية والتنقيب البيولوجي

**الهدف الاستراتيجي: تعزيز التكنولوجيا البيولوجية البحرية والتنقيب البيولوجي في الدول الأعضاء**

| ***النتيجة*** | ***المؤشر*** | ***خط الأساس*** | ***الهدف*** | ***النشاط*** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| وضع أطر تشريعية للتكنولوجيا البيولوجية البحرية والتنقيب البيولوجي | عدد الدول الأعضاء التي تلقت المساعدة |  | السياسة المعمول بها بحلول عام 2025 | وضع سياسات إقليمية ووطنية بشأن التكنولوجيا البيولوجية البحرية والتنقيب البيولوجي |
| 1. **المشروعات الرائدة التي تم تنفيذها في مجال التكنولوجيا البيولوجية البحرية والتنقيب البيولوجي** | عدد الدول التي تتلقى المساعدة في تعبئة الموارد |  | تعبئة الموارد سنويا | حشد الموارد للتكنولوجيا البيولوجية البحرية والتنقيب البيولوجي لتعزيز قدرة معاهد البحوث |
|  | عدد المشروعات التجريبية |  | تنفيذ ما لا يقل عن 5 مشروعات تجريبية بحلول عام 2030 | المشروعات التجريبية |

**الملحق الأول: إطار عمل لمتابعة ورصد تنفيذ خطة العمل**

**إطار رصد التقدم المحرز في تنفيذ نظام برمجيات (2032- 2022) SAP**

توضيح مستوى تنفيذ كل نشاط، بالإضافة إلى الموارد المالية التي تم حشدها وعدد الشراكات التي تم إقامتها

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **النشاط** | | **الجهة المسؤولة** | **المؤشر** | **الإطار الزمني المتوقع للإنجاز** (على النحو المحدد في نظام برمجيات "ساب") | **مستوى التنفيذ (%)**  (إدراج مزيد من المزيد من الخانات حسب الحاجة) | | | |
| **2023** | **2024** | **العام...** | **2033** |
| 1 | قائمة الأنشطة |  |  |  |  |  |  |  |
| 2 |  |  |  |  |  |  |  |  |
| 3 |  |  |  |  |  |  |  |  |
| إدراج مزيد من الخانات حسب الحاجة |  |  |  |  |  |  |  |  |
| تعبئة الموارد المالية حسب المصدر | |  |  |  | $ | $ | $ | $ |
| عدد الشراكات القائمة | |  |  |  |  |  |  |  |

[**المُلحق الثاني: بعض المنظمات والمؤسسات التي تهتم بالاقتصاد الأزرق**](#_Toc103345320)

***البنك الأفريقي للتنمية***

شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار (DOALOS)، وهي الهيئة المركزية المسؤولة عن تنسيق النشاط العالمي للأمم المتحدة والأمين العام للمنظمة في مجال الشؤون البحرية وقانون البحار؛

يرافق ***الاتحاد الأوروبي*** ويمول العديد من البرامج المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية (على سبيل المثال مكافحة مصائد الأسماك غير القانونية دون إبلاغ ودون تنظيم)، والطاقة المتجددة، والنقل البحري والموانئ، والسلامة والأمن البحريين. فعلى سبيل المثال، يمكن لمكتب التنسيق العمل هنا مع الاتحاد الأوروبي (ولكن أيضًا مع العديد من الشركاء متعددي الأطراف الآخرين) لإطلاق وتعزيز فكرة إنشاء "الصندوق الأزرق" لتنمية الاقتصاد الأزرق في إفريقيا؛

***منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)*** التي تهدف تدخلاتها وبرامجها المتعددة والمتنوعة إلى تطوير قطاع مصائد الأسماك وازدهار تربية الأحياء المائية، إلى جانب الزراعة والماشية، القادرة على ضمان وتوفير الأمن الغذائي لكوكب الأرض والبلدان النامية، ولكن مع التركيز بقوة على حماية النظم الإيكولوجية والبيئة بوجه عام؛

***الفريق الرفيع المستوى المعني باقتصاد المحيطات المستدامة*** الذي ***وضع مجموعة تحويلية من التوصيات والإجراءات للنهوض باقتصاد المحيط المستدام، مع إيلاء الأولوية للمحيطات الصحية جنبًا إلى جنب مع الإنتاج المستدام لضمان استفادة الناس في كل مكان.***

***برنامج الأمم المتحدة للبيئة*** الذي يشرف على كافة المسائل ذات الصلة بالبيئة والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والمائية والبرامج المختلفة في البحار الإقليمية؛

***منظمة العمل الدولية*** التي تتمثل مهمتها في توفير كافة اللوائح في مجال قانون العمل والحماية الاجتماعية، وبالتالي الحق في العمل والحماية الاجتماعية للبحارة؛

***المنظمة البحرية الدولية*** هي السلطة المعيارية العالمية والرائدة في جميع الإجراءات والمساعدة الفنية التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال السلامة والأمن البحريين (بما في ذلك منع ومكافحة الحوادث والكوارث البحرية والقرصنة والأنشطة غير القانونية وجميع أشكال الجرائم المرتكبة في البحر)؛

***السلطة الدولية لقاع البحار*** التي تنفذ جميع البرامج العالمية للتنقيب عن الموارد المعدنية والنفط والغاز واستغلالها، ولا سيما في أعماق البحار (المعروفة باسم "التراث المشترك للبشرية")، كما أنها تتعاون في العمل الهام الذي تضطلع به لجنة حدود الجرف القاري؛

**تفصل *المحكمة الدولية لقانون البحار*** (TIDM / ITLOS) ***ومحكمة العدل الدولية*** في جميع النزاعات بين الدول في مجال قانون البحار (ترسيم الحدود البحرية، والنزاعات من حيث الموارد البحرية والمحيطية، إلخ.....)؛

***منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)*** *(****مع اللجنة الأوقيانوغرافية الدولية التابعة لها****)* لجميع المبادرات والبرامج في مجالات علم المحيطات ودراسة النظم الإيكولوجية البحرية والمائية. وهذا هو الحال مع برنامج "النظام العالمي لرصد المحيطات في أفريقيا" (GOOS-AFRICA)؛

***مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد*)** الذي، على الرغم من أنه يضطلع بمهام عامة للغاية، فإنه يهتم عن كثب بمشاكل البداية البحرية الدولية وشروط مشاركة البلدان النامية في هذا العالم شديد التنافسية والذي يتطلب بنى تحتية ضخمة للغاية؛

***برنامج الأمم المتحدة الإنمائي***، الذي تهدف تدخلاته إلى مرافقة الدول عن كثب في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك في قطاعات الاقتصاد الأزرق.

يقدم ***البنك الدولي***، الذي يجري دراسات متعمقة، برامج المساعدة الفنية ويوفر التمويل في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق مثل الموانئ والنقل البحري والنهري، وجميع البنية التحتية البحرية والمائية، ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والطاقة البحرية المتجددة، وبناء السفن، والتكنولوجيا الحيوية البحرية .... إلخ

***منظمة التجارة العالمية***، التي تتدخل بشكل خاص في المسائل الخاصة بتحرير التجارة العالمية، وتضمن بهذه الصفة الحفاظ على السياق الليبرالي في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق، وبالتالي مكافحة جميع أشكال إساءة استخدام المركز المهيمن أو الإجراءات الحمائية في هذه المجالات (مثل تقديم المساعدة لمصائد الأسماك أو بناء السفن)؛

***منظمة السياحة العالمية***، والتي بالإضافة إلى مهمتها العامة في مجال السياحة العالمية، تشجع بشكل خاص ظهور "السياحة الزرقاء" والسياحة البيئية، في المناطق البحرية والساحلية وكذلك في الأنهار والبحيرات والأنهار؛

# **المراجع**

1. AU-IBAR, 2019. Africa Blue Economy Strategy. Nairobi, Kenya. October 2019.
2. Africa Governance Report, 2019: Promoting African Union Shared Values Prepared by The African Peer Review Mechanism (APRM) In Collaboration with the African Governance Architecture (AGA) January 201
3. AMCEN 2019. African Ministerial Conference on the Environment Seventeenth session Ministerial segment Durban, South Africa, 14 and 15 November 2019 Item 5 (d) of the provisional agenda\* Advancing the blue/ocean economy in Africa Advancing the sustainable blue (ocean-based) economy in Africa.
4. Arruda, E.H. et al. 2021. Circular economy: A brief literature review (2015–2020). Sustainable Operations and Computers. Vol 2, 2021. 76-89pp. <https://www.sciencedirect.com/journal/sustainable-operations-and-computers>.
5. Chinsembu, W.W and Kazhila C. Chinsembu. ‘Poisoned Chalice’: Law on Access to Biological and Genetic Resources and Associated Traditional Knowledge in Namibia.. Resources 2020, 9(7), 83; <https://doi.org/10.3390/resources9070083>.
6. Chibale et al. In book: Drug Discovery in Africa (pp.193-209) Chapter: Publisher: Springer Berlin Heidelberg Editors: Kelly Chibale, Mike Davies-Coleman, Collen Masimirembwa. 2012. DOI:10.1007/978-3-642-28175-4\_8.
7. COMESA Sustainable Tourism Development Framework. A Basis for Development of a Regional Tourism Strategy and Policy for the COMESA Region. 2012. COMESA Secretariat, Lusaka, Zambia.
8. Data collection survey on the blue economy in the Republic of Kenya. 2018. Ministry of Agriculture and Irrigation & Ministry of Transport and Infrastructure Development.
9. Sakellariadou, F.,  Gonzalez, F.J.,  Hein, J.R., Rincón-Tomás, B., Arvanitidis, N., and T. Kuhn. 2021. Seabed mining and blue growth: exploring the potential of marine mineral deposits as a sustainable source of rare earth elements. (MaREEs) (IUPAC Technical Report).  [Pure and Applied Chemistry](https://www.degruyter.com/journal/key/pac/html). <https://doi.org/10.1515/pac-2021-0325>.
10. Grey, E. (2018). Can landlocked countries develop a blue economy? Ship Technology, 29 January. Available from ship-technology.com/features/can-landlocked-countries-develop-blue-economy/.
11. IGAD, 2020. Regional Blue Economy Strategy and Implementation Plan for 5 years Ghisellini P, Cialani C, Ulgiati S (2016) A review on circular economy: the expected transition to a balanced interplay of environmental and economic systems. J Clean Prod 114:11–32. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2015.09.007>
12. ISA, 2017. Marine mineral resources of Africa’s continental shelf and adjacent international seabed area: Prospects for Sustainable Development of the African Maritime Domain in Support of Africa’s Blue Economy. ISA Technical Study: No. 20. Kampala, Uganda 2-4 May 2017.

1. [Pooja Bhatia](https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2351989414000857" \l "!) and [Archana Chugh](https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2351989414000857#!). 2014. Role of marine bioprospecting contracts in developing access and benefit-sharing mechanism for marine traditional knowledge holders in the pharmaceutical industry. [Global Ecology and Conservation](https://www.sciencedirect.com/journal/global-ecology-and-conservation), [Volume 3](https://www.sciencedirect.com/journal/global-ecology-and-conservation/vol/3/suppl/C), January 2015, Pages 176-187. <https://doi.org/10.1016/j.gecco.2014.11.015>
2. Shweta, P. 2020. Marine Bioprospecting: Bioactive Compounds from Cnidarians and Molluscs - A Review (April 2, 2020). Proceedings of the National Conference on Innovations in Biological Sciences (NCIBS). [http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3567752](https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3567752).
3. UNECA. 2020. Blue Economy, Inclusive Industrialization and Economic Development in Southern Africa
4. Walzberg *et al.* 2021. Do We Need a New Sustainability Assessment Method for the Circular Economy? A Critical Literature Review. Front. Sustain., 07 January 2021.  <https://doi.org/10.3389/frsus.2020.620047>
5. Wenhai, L. et al. 2019. Successful Blue Economy Examples With an Emphasis on International Perspectives Front. Mar. Sci. 07 June 2019. June 2019Frontiers in Marine Science 6:261 DOI:10.3389/fmars.2019.00261

1. جيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وليبيا وكينيا، والصومال والسودان وتونس. [↑](#footnote-ref-1)
2. بوروندي وإسواتيني وإثيوبيا وملاوي ورواندا، وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. [↑](#footnote-ref-2)
3. جزر القمر، ومدغشقر، وموريشيوس وسيشيل. [↑](#footnote-ref-3)
4. https://www.comesa.int/what-is-comesa/ [↑](#footnote-ref-4)
5. بنك التجارة والتنمية للكوميسا في نيروبي؛ غرفة المقاصة بالكوميسا في هراري؛ جمعية الكوميسا للمصارف التجارية في هراري؛ معهد الكوميسا للجلود والمنتجات الجلدية في إثيوبيا؛ شركة الكوميسا لإعادة التأمين في نيروبي؛ ومحكمة عدل الكوميسا بالخرطوم. [↑](#footnote-ref-5)
6. الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2016-2021 للكوميسا. www.comesa.int/publications-2/ [↑](#footnote-ref-6)
7. https://www.wto.org/english/tratop\_e/sps\_e/sps\_e.htm [↑](#footnote-ref-7)
8. انظر<http://www.blueeconomyconference.go.ke/> [↑](#footnote-ref-8)
9. <https://repository.uneca.org/handle/10855/23014> [↑](#footnote-ref-9)
10. على سبيل المثال، مصايد الأسماك والتعدين والبترول والتقنيات الحيوية والطاقات البديلة. [↑](#footnote-ref-10)
11. على سبيل المثال، النقل البحري والسياحة الساحلية. [↑](#footnote-ref-11)
12. <https://www.comesa.int/publications-2/> [↑](#footnote-ref-12)
13. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - الاقتصاد الأزرق، التصنيع الشامل والتنمية الاقتصادية في الجنوب الإفريقي. [↑](#footnote-ref-13)
14. الكتاب السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة، 2020. مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.<https://www.fao.org/fishery/en/statistics/yearbook/en> [↑](#footnote-ref-14)
15. https://documents1.worldbank.org/curated/en/394051505478217219/pdf/SEYCHELLES-PAD-09122017.pdf [↑](#footnote-ref-15)
16. <https://www.comesa.int/comesa-fisheries-program/> [↑](#footnote-ref-16)
17. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية: من الضعف إلى القدرة على التكيف والصمود - مفارقة البلدان الصغرى. أديس أبابا، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2014. [↑](#footnote-ref-17)
18. https://www.comesa.int/status-of-energy-in-the-comesa-region/ [↑](#footnote-ref-18)
19. https://www.hydroreview.com/hydro-projects/grand-inga-hydropower-project/#gref [↑](#footnote-ref-19)
20. https://www.comesa.int/the-comesa-energy-programme/ [↑](#footnote-ref-20)
21. دليلًا على ذلك، يبلغ متوسط الإنفاق حوالي 100 دولار أمريكي لكل شخص عن كل محطة توقف في دول الكاريبي. [↑](#footnote-ref-21)
22. جزر القمر وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا وإسواتيني وموريشيوس وسيشيل والصومال والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. [↑](#footnote-ref-22)
23. تقييم النظام الأيكولوجي للألفية من قِبل الأمم المتحدة (<https://www.millenniumassessment.org>). [↑](#footnote-ref-23)
24. يشمل الحد من آثار تغير المناخ، من خلال العمليات الطبيعية أو الوسائل التكنولوجية، تقليل كمية غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بفرنسا، 2016). يشمل الحد من الآثار جميع الإجراءات التي تهدف إلى تقليل مصادر غازات الدفيئة أو تحسين عزل الكربون. ودليلًا على ذلك، تشير التقديرات الحالية إلى أن النظم البيئية الطبيعية تمتص نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الأنشطة البشرية كل عام. وعليه فإن الحفاظ على النظم البيئية الوظيفية واستعادتها هو قضية رئيسية في الحد من تغير المناخ. [↑](#footnote-ref-24)
25. يشمل التكيف الحد من مخاطر الآثار الضارة لتغير المناخ والتأثيرات المترتبة عليها (العواصف والفيضانات والجفاف، وما إلى ذلك). وفيما يتعلق بالحد من الآثار، يمكن أن يعتمد التكيف على عمل البيئات الطبيعية أو الحلول التقنية أو التكنولوجية. توفر النظم البيئية خدمات بيئية يمكن أن تساعد المجتمعات البشرية على حماية نفسها من العواقب المناخية (الغابات الجبلية التي تسمح بمكافحة الانهيارات الأرضية، والأراضي الرطبة التي تعمل عازلًا ضد نوبات الفيضانات أو الجفاف، والمساحات الخضراء التي تسمح بتقليل الحرارة في المدينة، وما إلى ذلك). [↑](#footnote-ref-25)
26. انظر <https://ipbes.net/> [↑](#footnote-ref-26)
27. انظر <https://unfccc.int/fr/news/registre-interimaire-ndc> [↑](#footnote-ref-27)
28. انظر تحديدًا إنشاء حساب "المياه" المحدد في رواندا <https://programme.worldwaterweek.org/Content/ProposalResources/PDF/2018/pdf-2018-7955-8-Rwanda%20NCA%20Water%20Accounts_26%20Aug%202018.pdf> [↑](#footnote-ref-28)
29. انظر <https://www.iucn.org/fr/commissions/commission-ecosystem-management/solutions-fondees-sur-la-nature> [↑](#footnote-ref-29)
30. الإستراتيجية الإقليمية للاقتصاد الأزرق للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. [↑](#footnote-ref-30)
31. إنها مستمدة من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (2020) ، واستراتيجية الاقتصاد الأزرق الإفريقية والإستراتيجية الإقليمية للاقتصاد الأزرق للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية2021. [↑](#footnote-ref-31)
32. إطار تنمية الاقتصاد الأزرق. المحيطات 2030. تمويل الاقتصاد الأزرق من أجل التنمية المستدامة. مجموعة البنك الدولي. [↑](#footnote-ref-32)
33. تتضمن هذه المبادئ استراتيجيات مختلفة للاقتصاد الأزرق تشمل استراتيجية الاقتصاد الأزرق الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتنمية استراتيجية الاقتصاد الأزرق. [↑](#footnote-ref-33)
34. منظومة الأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر 2021، التنفيذيين مجلس تنسيق استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة، 2020-2030 المرحلة الثانية: نحو القيادة في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية. [↑](#footnote-ref-34)
35. https://www.oceanpanel.org/ocean-plans [↑](#footnote-ref-35)
36. على النحو الموصى به من قبل ورشة عمل اعتماد الاقتصاد الأزرق التي عقدت في 26-27 أبريل 2022 في لوساكا. [↑](#footnote-ref-36)
37. هذه الصكوك مستمدة إلى حد كبير من إطار الحوكمة الزرقاء لاستراتيجية الاقتصاد الأزرق الأفريقي. [↑](#footnote-ref-37)
38. يتم استقاء الخمسة الأولى من الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، بينما تم التوصية بالقطاعين الناشئين السادس والسابع خلال ورشة الاعتماد الإقليمية الخاصة باعتماد الاقتصاد الأزرق التي عقدت يومي 26 و27 أبريل في لوساكا، بينما تم تقديم القطاع الثامن من جانب موريشيوس [↑](#footnote-ref-38)
39. تم التقدم بتوصية خاصة بمدة العشر سنوات من قبل ورشة الاعتماد الخاصة بالاقتصاد الأزرق التي عقدت يومي 26 و27 أبريل 2022 في لوساكا [↑](#footnote-ref-39)
40. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، تعاقدت بنغلاديش على قرض من البنك الدولي بمبلغ 240 مليون دولار أمريكي، وهي بصدد إبرام قرض ثان مع المؤسسة نفسها بمبلغ قدره 500 مليون دولار أمريكي. [↑](#footnote-ref-40)
41. أصدرت سيشيل أوراق مالية بقيمة 15 مليون دولار أمريكي. [↑](#footnote-ref-41)
42. نُفِذت أيضاً من قبل سيشيل. [↑](#footnote-ref-42)
43. ولا سيما في إطار تعاون الدول والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مع الاتحاد الأوروبي واستخدام صندوق التنمية الأوروبي. [↑](#footnote-ref-43)
44. لذلك يجب على الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إضفاء الطابع المؤسسي على تخطيط الحيز البحري بحيث يتم تخصيص مساحات محددة للأنشطة الاقتصادية والحفاظ على النظم البيئية الزرقاء، مما يسهم في شكيل قاعدة مؤسسية صلبة قادرة على ضمان الاستثمارات طويلة الأجل الخاصة والعامة. [↑](#footnote-ref-44)